



دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد عبر العصور

The Role of Islamic Economics in Enhancing Money Across Different Eras

إعداد

د. محمد حميد سعيد السناني
Dr. Muhammad Hameed Saeed Al-Sinaani

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي- كلية الشريعة الجامعة الإسلامية

Doi: 10.21608/jasis.2023.307005

استلام البحث ٢٠٢٣ / ٦ / ٣

قبول البحث ٢٠٢٣ / ٦ / ١٨

السناني، محمد حميد سعيد (٢٠٢٣). دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد عبر العصور . المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشريعة، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٧(٢٤)، يوليو ٣٣٩ - ٣٩٢.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد عبر العصور

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد عبر العصور، مع تسليط الضوء على أهمية النقود والمراحل التاريخية التي مرّت بها، والبحث في البدائل الشرعية لأساليب السياسة النقدية التقليدية. إذ تكمن أهمية البحث في دراسة موضوع النقود في الاقتصاد الإسلامي ودوره في إثرائها عبر العصور، باعتبار هذا الموضوع من الدراسات الاقتصادية الأساسية والهامة لارتباطها وتأثيرها بكثير من المشكلات الاقتصادية، وكونها انعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية في الدولة الإسلامية. ولأجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تمّ الاعتماد على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي بما يتلاءم مع عنوان الدراسة وأهدافها. وقد أظهرت نتائج البحث أنّ النقود في الاقتصاد الإسلامي كانت عبارة عن وسيط اجتماعي مرتبط بالاقتصاد التبادلي، واتفق الفقهاء على أنّ النقود ذات وظيفة أدائية. كما أظهرت نتائج البحث أنّ الوظائف النقود في الاقتصاد الإسلامي انقسمت إلى وظائف أصلية للنقود، ووظائف مشتقة، ووظائف اقتصادية، ووظائف ديناميكية. بالإضافة إلى أنّ نتائج البحث قد أظهرت أنّ السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى تنظيم الجهاز المصرفي، وتوفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتنظيم عرض النقود، ووضع ضوابط للطلب على النقود.

الكلمات المفتاحية: دور، الاقتصاد الإسلامي، إثراء النقد، عبر العصور.

Abstract

The current research aims to identify the role of Islamic economics in enriching criticism through the ages, highlighting the importance of money and the historical stages it has gone through, and researching legitimate alternatives to traditional monetary policy methods. The importance of research lies in studying the issue of money in Islamic economics and its role in enriching it through the ages, considering this topic is one of the basic and important economic studies due to its connection and impact with many economic problems, and being a reflection of the most important economic activities and social aspects in the Islamic state. In order to achieve the desired objectives of the research, the historical method, the analytical descriptive method, and the inductive approach were used, in line with the title and objectives of the study. The results of the research

showed that money in the Islamic economy was a social medium linked to the exchange economy, and the jurists agreed that money has a performance function. The results of the research also showed that money jobs in the Islamic economy were divided into original money jobs, derivative jobs, economic jobs, and dynamic jobs. In addition, the results of the research have shown that monetary policy in the Islamic economy aims to regulate the banking system, provide savings and direct them towards investment, regulate the money supply, and put controls on the demand for money.

Key words: Role, Islamic Economics, Enrichment of Criticism, Through the Ages.

المقدمة:

تعتبر النقود والعملات الإسلامية جزءًا من التراث الثقافي الإسلامي، لأنها تكشف عن جوانب مهمة في حياة المجتمع السائدة فيه، وتحدد وقت الممالك والدول ونوع الحكم فيها، كما تساعد في كتابة التاريخ الإسلامي، والنقود والعملات الإسلامية مثل جميع وسائل الحياة في المجتمع، مرت بمراحل عديدة. وعرف العرب قبل الإسلام النقود واستخدموها في التبادل والخدمات واستخدموا الذهب والفضة كعقدن في المعاملة، وعملتهم الذهبية هي الدينار وعملتهم الفضية هي الدرهم^١.

وقد استخدم الفقهاء المسلمون مصطلح النقود كثيرًا دون إضافته إلى نوع من النقود، مثل قولهم نقود فضية أو ذهبية، كما استخدموا مصطلح الأثمان مع مصطلح النقود، بحيث يشيرون في هذه الكلمة إلى نقود الذهب والفضة، فالقرآن الكريم كان أكثر دقة في تحديد فترات استخدام النقود من المراجع التاريخية الأخرى، حيث ذكرت نصوص القرآن الكريم وسنة النبي النقود الذهبية والفضية في مواضع كثيرة منها: ﴿وَشَرُّهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^٢، إذ تشير الآية إلى وظائف النقد، وهذا يجعلنا نؤكد أن البشرية عرفت وظائف النقد من العصور القديمة، وكثيرا ما نجد في مصنفات الفقهاء ذكر النقود بأنواعها المختلفة عند حديثهم

^١ فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

^٢ وليد مصطفى الشاليش. (٢٠١١م). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ١٩.

^٣ سورة يوسف [الآية: ٢٠].

عن الوظائف التي تؤديها وأحكامها في المعاملات المالية، فقد جعل ابن رشد لما عسر إدراك تساوي الأشياء مختلفة الذوات، الدينار والدرهم لتقويمها (تقديرها)، وبيّن أنّ الدراهم والدينانير إنما اتُّخذت للتغلب على صعوبات المقايضة، وأنّ من وظائفها أنها مقياس للقيمة ووسيط للمبادلة^٤.

وتتمثل وظائف النقود في الاقتصاد الإسلامي في أنها وسيط في التبادل (متوسطين بين سائر الأموال) وأنها مقياس لتقدير الأموال، فالدور الحقيقي للنقود هو التبادل وليس للاتجار والمضاربة^٥، ويتم استخدام النقود لقياس جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد^٦.

وبالنسبة للوظائف التقليدية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي فإنها لا تختلف كثيرا عن وظائفها في الفكر الاقتصادي التقليدي، إذ تعتبر قوة شرائية عامة، وتؤدي هذه المهمة من خلال قيامها بالوظائف التقليدية^٧، فقد كان للاقتصاد الإسلامي دور كبير في تنظيم الجانب النقدي في الدولة الإسلامية، بحيث استطاع أن يحقق الاستقلال والاستقرار النقدي، وضمان السيولة النقدية من خلال تنظيم الجهاز المصرفي أو ما كان يطلق عليه في مراحل سابقة (دار سك النقود) بحيث أصبحت هذه العملية واحدة من مسؤولياتها لتمييز النقد الخالص عن النقد الاحتيالي، وتحديد وزنه، ومراقبة التاجر منه لمنع الاحتيال، والحفاظ على الحقوق وتحقيق استقرار السعر^٨، كما طور الاقتصاد الإسلامي من النقود في الدولة الإسلامية من خلال توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار بإحلال نظام الفائدة محل نظام المشاركة في الربح والخسارة^٩، فضلا عن دوره الكبير في تنظيم عرض النقود من خلال ثبات قيمة النقود، باعتبارها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم^{١٠}.

مشكلة البحث

^٤ رفيع يونس المصري. (٢٠٠١م). الإسلام والنقود. دمشق: دار المكتبي. ص ١١٢.
^٥ نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، ٢٨(١)، الصفحات ٣٤١-٣٤٩. ص ٣٤٥.

^٦ زينب عوض الله، وأسامة محمد الفولي. (٢٠٠٣م). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية. ص ٢٥.

^٧ ضياء مجيد. (٢٠٠٦م). الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص ٤.

^٨ نجاة الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. عمان: مؤسسة آل البيت. ص ٦٦.

^٩ عبد الرحمن يسري. (٢٠٠١م). قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك. الدار الجامعية. ص ٤٩.

^{١٠} محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٠). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الازمات وتحقيق التقدم، ط١. القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. ص ١٥٠.

يرتبط النظام النقدي بالعلاقات الاجتماعية المحددة للنظام الاقتصادي العام وهذا الارتباط للنظام النقدي يعطينا الخصائص التي تميزه عن الأنظمة النقدية الأخرى، على الرغم من وجود حقيقة مفادها أن النقود ظاهرة اقتصادية مرتبطة باقتصاد المبادلة النقدية، وليس هناك شك في أنه يمكن إطلاق سمة النقدية على الاقتصاد الإسلامي باعتباره اقتصاد سوق^{١١}.

ولا يمكننا فهم طبيعة النقود في الاقتصاد الإسلامي ودوره في إثرائها إلا من خلال التعرف على المراحل التاريخية لتطورها في الإسلام، فإذا كانت بساطة الحياة في العصور السابقة لم تستلزم ضرورة التبادلات المختلفة والمتنوعة، فإن تطورها أدى إلى تشابك العلاقات والمصالح بين المجتمعات، بما في ذلك انطوائها على العديد من التبادلات العينية وغير العينية التي لا يمكن تحقيقها عن طريق المقايضة وبالتالي اضطر الإنسان لإيجاد طريقة لاستخدامها في مبادلاته، وبهذه الطريقة انتقل من اقتصاد تقايضي إلى اقتصاد يعتمد على النقود كأداة لتبادل مختلف السلع والخيرات^{١٢}.

كما لا يستطيع الاقتصاديون في الدول والمجتمعات الإسلامية لعب دورهم الصحيح في مجال إعادة بناء الاقتصاد الإسلامي، ومساعدة مجتمعاتهم على تحقيق التنمية الشاملة، ما لم يكن هؤلاء الاقتصاديون على دراية بالبدائل الإسلامية لبعض السياسات النقدية وأدوات التطبيق المتاحة لها^{١٣}. لذا سيعمل الباحث من خلال هذا البحث على الكشف عن دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقود على مر العصور.

تساؤلات البحث

السؤال الرئيسي: ما هو دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد عبر العصور؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تعريف النقود من وجهة نظر الإسلام؟
- ما هي أهمية النقود من وجهة نظر الإسلام؟
- ما هي المراحل التاريخية التي مرت بها النقود في الدولة الإسلامية؟
- ما هي الأسس والأهداف المرتبطة بالسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي؟
- ما هي البدائل الشرعية لأساليب السياسة النقدية التقليدية؟
- كيف ساهم الاقتصاد الإسلامي في تطوير النقود عبر الزمن؟

^{١١} عبد الله لسبط. (٢٠٠٧م). النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. ص ١٢٧

^{١٢} صالح مفتاح. (٢٠٠٥م). النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. ص ٧.

^{١٣} محمد نجاتي صديقي. (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (نقود وبنوك)، ط ١. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. ص ١.

أهداف البحث

- العمل على بيان ماهية النقود من وجهة نظر الإسلام.
- توضيح أهمية النقود من وجهة نظر الإسلام.
- العمل على بيان التسلسل التاريخي الذي مرّت به النقود في الدولة الإسلامية.
- البحث في الأسس والأهداف المرتبطة بالسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.
- البحث في البدائل الشرعية لأساليب السياسة النقدية التقليدية.
- الكشف عن دور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد عبر العصور.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث الحالي من أهمية موضوعه، حيث تعتبر دراسة موضوع النقود في الاقتصاد الإسلامي ودوره في إثرائها عبر العصور، من الدراسات الاقتصادية الأساسية والهامة لارتباطها وتأثيرها بكثير من المشكلات الاقتصادية، وكونها انعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية في الدولة الإسلامية. كما تتبع أهمية البحث من الخلاف الذي دار بين الفقهاء حول نظرهم لدور الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقود، الذي نتج عن عدم ارتكاز النقود على طبيعة النقود المادية أو على شكلها أو مواصفاتها بقدر ما يمكن الارتكاز على قدرتها على القيام بوظائف أساسية (وسيط للتبادل، مقياس لقيم الأشياء، مخزن للقيم).

منهج البحث

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، سيعتمد الباحث على كل من المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي. بحيث سيستخدم المنهج التاريخي لتتبع التسلسل التاريخي لتطور النقود في الدولة الإسلامية، في حين أنه سيستخدم المنهج الوصفي التحليلي لبيان ماهية النقود وأهميتها في الاقتصاد الإسلامي وبيان الأسس والأهداف المرتبطة بها. أما المنهج الاستقرائي فإنه سيساعد الباحث على استقراء النصوص الشرعية الدالة على الدور الذي لعبه الاقتصاد الإسلامي في إثراء النقد على مر العصور.

المبحث الأول: ماهية النقود في الإسلام وأهميتها

لكي نعرف ما هو النقد، علينا أولاً أن نعرف معناه في اللغة، ثم نتعرف على معناه في مصطلحات الفقهاء، وأخيراً بين الاقتصاديين.

أولاً: ماهية النقود في اللغة والاصطلاح

يُشار للنقد في اللغة على أنه خلاف النسبية، وخلاف العرض، فالأموال نقود وعروض ومنافع وديون، والدرهم نقد، أي وازن، والناقد: هو الذي يعرف جيد درهم الرديء النمي أو الزائف أو الزيف أو القسي أو البهرج أو الستوق، والنقدان هما الدينار والدرهم أو الذهب والفضة^٤.

^٤ رفيف يونس المصري. (٢٠٠١م). الإسلام والنقود. مرجع سابق. ص ٥.

كقوله تعالى: (رُزِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۗ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَبَإِ) ^{١٥}.

وجاء في لسان العرب أنّ النقد خلاف للنسيئة، وأنّ النقد والتنفاد يشيران إلى تمييز الدراهم وخراج الزيف منها، ويقال: تنقده ونقده إياها نقد، أي أعطاه فانقدها أي قبضها. وفي حديث جابر وجمّله، قال: فَتَقَدْتَنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَنَهُ أَيَّ أَعْطَانِيهِ نَقْدًا مُعْجَلًا، وَالذِّرْهُمُ نَقْدٌ أَيَّ وَازِنٌ جَيِّدٌ ^{١٦}.

وعرّف النقد في القاموس المحيط على أنه خلاف للنسيئة، وتمييز الدراهم وغيرها، كالتنفاد والتنفذ وإعطاء النقد والوازن من الدراهم ويقال: انتقد الدراهم: أي قبضها ^{١٧}.

وجاء في كتاب "النهاية" القول بأن: "بإصبعي أنقده واحدا واحدا، نقد الدراهم ونقد الطائر الحب ينقده، إذا كان يلقطه واحدا واحدا، وهو مثل النقر" ^{١٨}. كمال قال ابن فارس: النقد يدل على إبراز الشيء وبروزه ^{١٩}.

لذا، فإنّ النقد يحتمل عدة معانٍ، فجاء بمعنى الوزن الجيد (وهو وصف لها)، وبمعنى الإعطاء والقبض وهو المناولة، وأيضا أخذ معنى تمييز الدراهم، وهو إخراج الزيف منه، وفي الأخير احتوى النقد معنى الإعطاء المعجل وهو خلاف النسيئة ^{٢٠}.

ثانياً: ماهية النقود في الاصطلاح الشرعي

قسّم الفقهاء النقود في اصطلاحهم إلى قسمين:

■ **نقود بالخلقة وهي الذهب والفضة:** إذ يقول المقريري (رحمه الله) في اقتصار النقود على الذهب والفضة: "إنّ النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال إنما

^{١٥} سورة آل عمران [الآية: ١٤].

^{١٦} جمال الدين ابن منظور. (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م). لسان العرب (المجلد ٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي. ص ٤٢٥.

^{١٧} أبادي مجد الدين الفيروز. (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). القاموس المحيط، ج ١. دمشق: مكتبة النووي. ص ٢٤١.

^{١٨} محمد بن الجزري ابن الأثير. (١٣٨٣ - ١٩٦٣). النهاية في غريب الحديث، ط ١. (طاهر احمد الزاوي، المحرر) الحلبي. ص ١٠٣.

^{١٩} ابن فارس. (١٩٧٢م). معجم مقاييس اللغة. (عبد السلام هارون، المحرر) مصر: مكتبة مصطفى الحلبي. ص ٤٦٨.

^{٢٠} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٣٤٢.

هي الذهب والفضة فقط ولا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن امة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا، غيرهما"^{٢١}. وقد كان العرب والمسلمون يتعاملون بالدينار والدرهم في العصر النبوي حتى سنة ٧٦هـ إلا أن مدلول لفظ الدينار والدرهم كان ينصرف إلى وزنهما وليس إلى عملة محددة مضبوطة العيار ذات نقوش محددة^{٢٢}.

ولذلك لما جاء الرسول ﷺ أقرهم على ما كانوا يتعاملون به، فقال صلى الله عليه وسلم: "الوزنُ ووزنُ أهلِ مكة"، والمكيالُ مكيالُ أهلِ المدينة"^{٢٣}.

■ **النقود الاصطلاحية:** وهي سائر المسكوكات المعدنية الأخرى وما في حكمها من الأوراق النقدية. وهي تشمل بذلك الفلوس والأوراق النقدية والعملات على اختلاف أشكالها. أما الفلوس فهي عملات معدنية مصنوعة من غير الذهب والفضة كالنحاس وما شابه تستخدم في تسهيل التعاملات ذات القيم المتدنية. وفي وصفها يقول المقرئزي (رحمه الله): "لما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات... وكانت الفلوس لا يشرى بها شيء من الأمور الجليلة وإنما هي لنفقات الدور... وقد راجت الفلوس رواجاً عظيماً حتى نسب إليها سائر المبيعات وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس"^{٢٤}.

وهذا يعني أن تعريف النقود في الاقتصاد الإسلامي موضع خلاف بين الفقهاء الباحثون في الاقتصاد الإسلامي. بسبب الاختلاف في الطريقة التي يُنظر إليها في ماهية النقود إسلامياً، فهناك من اعتبر أن المال مقصور على الذهب والفضة؛ لأنهما مذكوران في القرآن والسنة الكريمة المطهرة، وأنهما نقود بالخلقة. لكن هذا الرأي غير مقبول بشكل عام بسبب استبعاده لأي نوع آخر من النقود غير الذهب والفضة، وبالتالي عدم وجود أحكام نص عليها الشرع من حيث الزكاة والإنفاق والفوائد (الربا)

^{٢١} تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي. (١٩٦٧م). النقود الإسلامية، ط٥. (محمد السيد علي النجف، المحرر) منشورات المكتبة الحيدرية. ص ٣٧-٣٨.

^{٢٢} موسى آدم عيسى. (١٩٩٣م). آثار التغييرات في قيمة النقود كيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، ط١. جدة: مجموعة دله البركة - إدارة التطوير والبحوث - قسم الدراسات والبحوث الشرعية. ص ٢٧.

^{٢٣} سليمان بن الأشعث السجستاني. (١٤٣٠ - ٢٠٠٩). سنن أبي داود، ج ٢، ط١، باب في قول النبي المكيال مكيال المدينة. (شعيب الأرنؤوط وآخرون، المحرر) دار الرسالة العالمية. ص ٣٧١. حديث رقم (٣٣٤٠).

^{٢٤} تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي. (١٩٦٧م). النقود الإسلامية. مرجع سابق. ص ٣٨-٣٩.

وغيرها. لذا، فإن المبدأ هو أن القضية ليست الذهب والفضة، لكنها تتعلق بكيفية قياس أنواع النقود الأخرى على الذهب والفضة أو في علة اعتبار الذهب والفضة نقوداً^{٢٥}.

فقال رسول الله ﷺ في ذلك: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء"^{٢٦}.

ولقد استخدم فقهاء الدين الإسلامي مصطلح النقود بكثرة دون إضافتها إلى نوع من النقود كقولهم نقود الفضة أو الذهب. كما استخدموا مصطلح الأسعار (الأثمان) مع مصطلح النقود، وهم يشيرون بهذه الكلمة إلى العملات الذهبية والفضية، وكان القرآن الكريم أكثر دقة في تحديد مدد استخدام النقود من بقية المراجع التاريخية^{٢٧}، حيث ورد في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ذكر النقود الذهبية والفضية في عدة مواضع منها: قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^{٢٨}.

فقد أشارت الآية الكريمة إلى وظائف النقد، وهذا يجعلنا نؤكد أن الإنسان قد تعلم وظائف النقد منذ العصور القديمة، لذا فإن مفهوم الثمن يعني وجود تبادل يكون النقد فيه بسيطاً، وهذا ما يجعل النقد مقياساً لقيم التبادل، مما يعني أن النقد يمكن أن يكون مقياساً للقيم قبل أن يتلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل. وإذا تحققت هذه الصلاحية فإنه بالإمكان أن نحصل على أشياء مختلفة بهذا الشيء، وهذا ما يجعل النقد أداة للحساب^{٢٩}، كما جاء ذكرها في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^{٣٠}.
والورق: الفضة ومضروبة كانت أو غير ضرورية^{٣١}.

^{٢٥} عامر يوسف العتوم. (٢٠١٨). خلق النقود: دراسة تحليلية من منظور اقتصادي إسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون، ٦، الصفحات ٤٦٣١-٤٦٧٢. ص ٤٦٥١.

^{٢٦} النووي. (١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م). صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، ج ١١، ط ١. المطبعة المصرية بالأزهر. حديث رقم (٤٠٤٠). ص ١٧.

^{٢٧} نفس المرجع السابق. ص ٣٤٢.
^{٢٨} سورة يوسف [الآية: ٢٠].

^{٢٩} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦ م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٣٤٢.

^{٣٠} سورة آل عمران [الآية: ٧٥].

^{٣١} محمود بن عمر الزمخشري. (١٩٨٣ م). الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٢، ط ١. بيروت: دار الفكر. ص ٤٧٦.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ ۗ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۗ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾.^{٣٢}

ومن الأحاديث النبوية الشريفة ما جاء في النهي عن الربا: عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: " لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين"^{٣٣}، وعن أبي سعيد الخدري أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز".^{٣٤} وكثيراً ما نجد في مصنفات الفقهاء ذكر النقود بأنواعها المختلفة عند حديثهم عن الوظائف التي تؤديها وأحكامها في المعاملات المالية، وهذه جملة من هذه الأقوال وما يمكن أن يستخلص منها فيما يتعلق بماهية النقود ووظائفها، فقد قال مالك في الفلوس رحمه الله " لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أنّ الناس أجوازا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة (أي نقدا) وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة"^{٣٥}. وهو " أمر يؤكد بجلاء أنّ للعرف والقبول العام دوراً مهماً في تحديد كون الشيء نقوداً أو لا"^{٣٥}. وبناءً على ذلك لا يشترط أن تكون النقود من الذهب والفضة، وإنما يشترط أن تؤدي وظائف النقود فتجري عليها أحكام النقود المختلفة.^{٣٦}

أما ابن رشد فقال: " لما عُسِّر إدراك تساوي الأشياء مختلفة الذوات، جعل الدينار والدرهم لنقويمها، أعني تقديرها". فهو يبيّن هنا أنّ الدراهم والدنانير (أي النقود) إنما اتخذت للتغلب على صعوبات المقايضة، وأنّ من وظائفها أنها مقياس للقيم ووسيط في المبادلة.^{٣٧}

وقال الإمام الغزالي (رحمه الله): " فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما، فيقال: هذا الجمل يسوي مائة دينار وهذا القدر من الزعفران يسوي مائة...إذ لا غرض في أعيانها ولو كان في أعيانها غرض ربما اقتضى خصوص ذلك الغرض في حق صاحب الغرض ترجيحاً ولم يقتض ذلك في حق من لا غرض له فلا ينتظم الأمر، فإذن خلقها الله

^{٣٢} سورة الكهف [الآية: ١٩].

^{٣٣} مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (٢٠٠٢م). صحيح مسلم، ط١. بيروت: دار ابن حزم. ص ٦٨٦.

^{٣٤} مالك بن أنس الأصبحي. (١٤٢٥هـ). المدونة الكبرى، ج ٣. بيروت: دار صادر. ص ٥.

^{٣٥} وليد مصطفى الشاليش. (٢٠١١م). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. مرجع سابق. ص ٢٠.

^{٣٦} جمال بن دعاس. (٢٠٠٧م). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني: دراسة مقارنة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع. ص ٢١.

^{٣٧} رفيق يونس المصري. (٢٠٠١م). الإسلام والنقود. مرجع سابق. ص ١١٢.

تعالى لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل ولحكمة أخرى وهي التوسل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما ونسبتهما إلى سائر الأحوال نسبة واحدة فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء^{٣٨}.

إنَّ كلام الإمام الغزالي دقيق جدا في إثبات أنَّ النقود كوسيلة لا غاية، وفي وصف سبب اعتبار الدينار والدرهم نقودا. فكلأ منهما وُضع ليكون وسيلة للتبادل، ومقياس للأشياء، ومخزناً للقيم، ومتى كان أي نوع من الأنواع الأخرى من النقود تشترك في معنى الدينار والدرهم، كما تشاركها في الحكم أيضا. وهذا المعنى أكده ابن القيم - رحمه الله - بقوله: "فالأثمان لا تقصد لأعيانها، بل تقصد للتوسل بها إلى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود ولا يتعدى إلى سائر الموزونات"^{٣٩}.

أما ابن خلدون قال في مقدمته للجباية وأسباب قتلها وكثرتها والمكوس وضرر تجارة السلطان والمجاعات، والتخصص الصناعي تعرض إلى المعاش ووجهه كما تعرّض أيضا للنقود، حيث قال: "ثم إنَّ الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والتقنية لأهل العالم في الغالب وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصده"^{٤٠}.

ومنه فإنَّ النقود وسيلة للتبادل ومقياس للقيم وأداة للادخار أو مستودع للقيم، ويقول ابن تيمية في ذلك: "وأما الدرهم والدينار، فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك انه في العادة لا يتعلق المقصود بها بل الارض أن يكون معيارا لما يتعاملون به والدرهم والدينار لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة للتعامل بها ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال، فان المقصود الانتفاع بها نفسها فلهذا كانت مقدره بالأموال الطبيعية والشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها فيحصل بها المقصود كيفما كانت"^{٤١}.

أما ابن القيم فيقول: "الدرهم والدينار أثمان المبيعات والثلث هو المعيار الذي يُعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض، إذا لو كلن الثلث يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلع"^{٤٢}.

^{٣٨} أبو حامد الغزالي. (٢٠٠٤م). إحياء علوم الدين، ج ٤، ط ١. (محمد تامر، المحرر) القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. ص ١٢٥.

^{٣٩} شمس الدين بن القيم الجوزية. (١٩٩٣م). أعلام الموقعين عن رب العالمين. مرجع سابق. ص ١٣٨.

^{٤٠} عبد الرحمن بن خلدون. (١٩٩٦م). المقدمة، ج ٢، ط ٢. مؤسسة الكتب الثقافية. ص ٤٨.

^{٤١} أحمد بن تيمية. (١٣٨٩هـ). مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية. الرباط: مكتبة المعارف. ص ١٩.

^{٤٢} شمس الدين بن القيم الجوزية. (١٩٩٣م). أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ٢، ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ١٠٥.

وهو هنا يشترط للنقود أحد أهم خصائصها وهي ثبات قيمتها الحقيقية، ومن الفقهاء المسلمين من سلع "عرّف النقود بقوله: "كل ما يتعامل به الناس من دنائير ذهبية أو دراهم فضية أو فلوس نحاسية أو عملات ورقية"^{٤٣}. كما عرّفت بأنها: "ما سوى العروض من الأثمان ، سواء كانت بالخلقة ذهباً أو فضة أو بالاصطلاح فلوساً أو روقاً إذا تحقق لها الرواج"^{٤٤}.

يتضح من نصوص الفقهاء أن تعريف النقود لا يمكن أن يرتكز على طبيعة النقود المادية أو على شكلها أو مواصفاتها بقدر ما يمكن الارتكاز على قدرتها على القيام بوظائف أساسية (وسيط للتبادل، مقياس لقيم الأشياء، مخزن للقيم)، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ هناك شرطان أساسيان لكل ما يمكن أن يعتبر نقوداً في إطار إسلامي، وهما:

■ ضرورة الخلو من الموانع الشرعية؛ أي يجب أن لا يصنف أي شيء يمكن أن يعتبر نقوداً ضمن سلة المحرمات. ولهذا عرف (موسى آدم عيسى) النقد: "بأنه كل شيء خالي من الموانع الشرعية يتمحض للثمنية بحكم خلقته أو بحكم الاصطلاح العام لدى المتعاملين"^{٤٥}.

■ تميز قيمة النقود بالاستقرار عبر الزمن لكي تقوم النقود بوظائفها بكفاءة وبالذات وظيفة مخزن لقيم الأشياء، ذلك أن قيمة النقود تتأثر كما هو معروف بشكل سلبي بمستوى التضخم^{٤٦}.

ثالثاً: النقود في الاصطلاح الاقتصادي

اختلفت تعريفات الاقتصاديين بحسب اختلاف نظرتهم لوظائفها، ويكاد يكون التعريف الأكثر شيوعاً للنقود هو : كل شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للمبادلة ، ويستخدم لتسوية المدفوعات ولإبراء الديون^{٤٧}. وعرّفها (محمد زكي شافعي) على أنها: أي شيء يلقي قبولاً عاماً في الوفاء بالالتزامات (ويركز هنا تعريفه على خصائص النقود)^{٤٨}. أما (أحمد فريد) فقد عرّفها على أنها: المقابل المادي لكافة

^{٤٣} هبة الزحيلي. (٢٠٠٢م). المعاملات المالية المعاصرة، ط١. دمشق: دن. ص١٤٩.

^{٤٤} محمد يوسف كمال. (١٩٩٣م). فقه الاقتصاد النقدي، ط١. الرياض: دار الهداية. ص٢٧.

^{٤٥} موسى آدم عيسى. (١٩٩٠م). التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الإسلامي: دراسة نظرية مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ص١٨٦.

^{٤٦} عامر يوسف العتوم. (٢٠١٨). خلق النقود: دراسة تحليلية من منظور اقتصادي إسلامي. مرجع سابق. ص٤٦٥٣.

^{٤٧} إكرام حداد، ومشهور هذلول. (٢٠٠٨م). النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري. دار وائل للنشر. ص٢٠.

^{٤٨} محمد زكي شافعي. (١٩٨٢م). مقدمة في النقود والبنوك. دار النهضة العربية. ص٣٢.

الأنشطة الاقتصادية وهي الطريقة التي تعطي صاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته، كما أنها من الناحية القانونية الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته^{٤٩} ومن خلال التعاريف السابقة فإن العملة تعتبر نقودا وكذا الودائع تحت الطلب تعتبر نقودا في حين لا تعتبر الودائع لأجل نقودا؛ لأنها غير مقبولة كوسيط للتبادل^{٥٠}. وفيما ما يأتي بعض التعاريف التي تظهر الاختلاف بين الاقتصاديين فمنهم من عرفها بأنها أي شيء يؤدي وظيفة كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة ومعيار للمدفوعات الأجلة، ومخزن للقيمة ويكون ذا سيولة مرتفعة جدا يعد نقودا^{٥١}. وعرفت كذلك بأنها كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون^{٥٢}. ومنهم من عرفها بأنها: الثروة وتشمل العملة، والأوراق المالية والسندات^{٥٣}.

ويمكن تحليل عناصر هذا التعريف فيما يلي:

- **النقود هي كل شيء:** يقصد علما الاقتصاد من هذه الكلمة عموم معناها أي شيء سواء كان ذلك الشيء ذا ندرة عالية في نفسه كالذهب والفضة او كان ذا ندرة خارجة عن ذاته كالبنكنوت^{٥٤}.
- **يلقى قبولا عاما:** فقيده يلقى يعني الحاضر وبذلك تخرج العملات السابقة التي كان الناس يتعاملون بها في الماضي وبطل التعامل بها في وقتنا الحاضر وقيده قبولا عاما يخرج أي وسيط للتبادل يكون مقبولا؛ قبولا خاصا كالكيميالية والسندات الأذنية والشيكات فلا تسمى نقدا^{٥٥}.
- **كوسيط في التبادل:** وهو قيد ثان في التعريف إذ لا يكفي أن يكون هذا الشيء مقبولا قبولا عاما، فان ذلك ما كان يحدث قبل ظهور النقود وما جاءت النقود إلا لتسهيل التبادل والإعطاء والقبض، كما جاء في التعريف اللغوي، وقول ابن رشد، ثم

^{٤٩} أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن. (٢٠٠٠م). النقود والتوازن الاقتصادي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص ٥٠.

^{٥٠} محمد يوسف كمال. (١٩٩٣م). فقه الاقتصاد النقدي. مرجع سابق. ص ٢٦.
^{٥١} ماير توماس، وآخرون. (٢٠٠٢م). النقود والبنوك والاقتصاد. (أحمد بليح، المحرر، وأحمد عبد الخالق، المترجمون) الرياض: دار المريخ. ص ٣١.

^{٥٢} عدنان خالد التركماني. (١٩٨٨م). السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. الأردن: مؤسسة الرسالة. ص ٣٢.

^{٥٣} ماير توماس، وآخرون. (٢٠٠٢م). النقود والبنوك والاقتصاد. مرجع سابق. ص ٣٠.
^{٥٤} عدنان خالد التركماني. (١٩٨٨م). السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. مرجع سابق. ص ٣٢.

^{٥٥} نفس المرجع السابق. ص ٣٣.

ما يترتب عن عملية التبادل من قياس للقيم وقدرة الاحتفاظ بها وإمكانية استخدامها في المدفوعات الآجلة^{٥٦}.

والرأي السائد بين الاقتصاديين هو أن المال يقلل من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون في اقتصاد المقايضة لقبولها من طرف الجميع لثقتهم به ولاستقرار قيمتها. ويمكن أيضاً استبدالها في أي وقت مقابل كل السلع. وهذا التعريف ينقصه ما أشار إليه ابن القيم، وهو أن هذا الشيء يجب أن يكون محدداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينقص، وهذا ما أفقد المال قوتها في أداء وظائفها بعدالة في المجتمع دون اضطهاد أطراف التعامل، مما يجبر الدولة على اتباع سياسة عادلة في مجال النقود، ومن أجل إيجاد هذا الشرط وحفظه وتوفيره يمكن اقتراح التعريف التالي للنقود: كل شيء مقبول على نطاق واسع كوسيلة للتبادل وله قيمة ثابتة^{٥٧}.

أهمية النقود في الإسلام

لا شك أن النقود هي الوسيط الاجتماعي المرتبط بالاقتصاد المتبادل، فهي أداة يتبناها المجتمع البشري للابتعاد عن نظام المقايضة الذي كان يحد من عمليات التبادل بقبوده المعروفة. وهذه الأداة، مثل الأدوات الأخرى، معروفة بوظائفها التي تؤديها، والتي ظهرت من أجلها إلى حيز الوجود، فليس لها طبيعة محددة ولا جوهر مستقل. وفي هذا الصدد، فإن آراء الفقهاء تدعم بعضها البعض والتي تؤكد النظرة الأدائية للنقود. إذ يقول ابن رشد: "المقصود منهما (الذهب والفضة) أولاً المعاملة لا الانتفاع، بخلاف العروض التي يقصد منها الانتفاع أولاً لا المعاملة"^{٥٨}. ويقول ابن عابدين: "واعلم أن كلاً من النقدين (الذهب والفضة) ثمن أبداً^{٥٩}، الثمن غير مقصود بل وسيلة إلى المقصود، إذ الانتفاع بالأعيان (السلع) لا بالأثمان ... فهذا صار الثمن بمنزلة آلات الصناعات"^{٦٠}.

ويقول الإمام الغزالي عن الدينار والدرهم: "لا غرض في أعيانها"^{٦١}. ويؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المفهوم الأدائين بقوله: "... هي وسيلة إلى التعامل بها،

^{٥٦} جمال بن دعاس. (٢٠٠٧م). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٢٢.

^{٥٧} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوظيفي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٣٤٤.

^{٥٨} ابن رشد. (١٣٣٣هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. استنبول: دار الخلافة العلية - مطبعة أحمد كامل. ص ٢٣١.

^{٥٩} ابن عابدين. (١٩٦٦م). حاشية ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، ج ٤، ط ٢. القاهرة: شركة ومكتبة البابي الحلبي وأولاده. ص ٥٣١.

^{٦٠} نفس المرجع السابق. ص ٥٠١.

^{٦١} أبو حامد الغزالي. (١٩٧٥م). إحياء علوم الدين، ج ١٢، ط ١ (المجلد ٤). بيروت: دار الفكر. ص ٢٢٢٧-٢٢٢٨.

ولهذا كانت أثمانًا (نقودًا) ... والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيف كانت"^{٦٢}.

أما بصدد تفصيل وظائف النقود فيقدم لها الإمام الغزالي (٤٥٠-٥٠٥هـ) إيضاحًا وافيًا فيقول: "... حتى تقدر بها الأموال، فيقال هذا الجمل يساوي مائة دينار وهذا القدر من الزعفران يساوي مائة دينار، فمن حيث إنهما مساويان شيئًا واحدًا إذا (هما) متساويان وإنما أمكن التعديل بالنقدين ..."^{٦٣}.

ويقول ابن رشد: "... لَمَّا عَسُرَ إدراك التساوي في الأشياء المختلفة الذوات، جُعِلَ الدينار والدرهم لتقويمهما: أعني لتقديرها"^{٦٤}. ويعرض (ابن تيمية) لذلك بقوله: "... المقصود من الأثمان (النقود) أن تكون معيارًا للأموال، يُتوسَّل بها إلى معرفة مقادير الأموال"^{٦٥}. وإذًا فهي أداة لأغراض التقويم الاجتماعي، وظيفتها الأساسية الأولى هي قياس القيم. ولا شك أن غياب المعادل العام لموضوعات التبادل هو أبرز الدوافع التي جعلت المجتمعات البشرية تتخلى عن نظام المقايضة الغابر.

أما الوظيفة الرئيسية الثانية للنقود فتتمثل في تيسير التبادل من خلال توسطها في عمليات المبادلة وفي هذا يقول (الغزالي):

"... ولحكمة أخرى هي التوسُّل بهما (بالنقدين) إلى سائر الأشياء ... فمن ملكهما فإنه كمن ملك كل شيء، لا كمن ملك ثوبًا، فإنه لم يملك إلا الثوب. فلو احتاج إلى طعام ربما لم يرغب صاحب الطعام في الثوب لأنه (لأن) غرضه في دابة مثلاً. فاحتيج إلى شيء في صورته كأنه ليس شيء وهو في معناه كأنه كل الأشياء ... وهو وسيلة إلى كل غرض"^{٦٦}.

المبحث الثاني: النشأة التاريخية للنقود في الدولة الإسلامية

أولاً: تاريخ المسكوكات الإسلامية

أشارت الأبحاث والتحقيقات التاريخية إلى أنه لم يتم اكتشاف أي عملات معدنية في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم-، بينما تم اكتشاف الآثار المبكرة للدولة الإسلامية. وأدرك الخلفاء المسلمون مبكراً أن العملة إضافة إلى قيمتها الاقتصادية وسيلة لإعلان سيادة الدولة الإسلامية وعروببتها، ومن أجل ذلك حرص الخلفاء المسلمون على حفرها بالتعابير الدينية التي تعبر عن عقيدة التوحيد، مكتوبة باللغة

^{٦٢} ابن تيمية. (١٣٨٢م). مجموع الفتاوى، ط ١ (المجلد ١٩، ٣٩). الرياض: مطابع الرياض. ص ٢٥١- ٢٥٢.

^{٦٣} أبو حامد الغزالي. (١٩٧٥م). إحياء علوم الدين، ج ١٢، ط ١ (المجلد ٤). مرجع سابق. ص ٢٢٢٧.

^{٦٤} ابن رشد. (١٣٣٣هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. مرجع سابق. ص ١٠٩.

^{٦٥} ابن تيمية. (١٣٨٢م). مجموع الفتاوى، ط ١ (المجلد ١٩، ٣٩). مرجع سابق. ص ٤٧١.

^{٦٦} أبو حامد الغزالي. (١٩٧٥م). إحياء علوم الدين، ج ١٢، ط ١ (المجلد ٤). مرجع سابق. ص ٢٢٢٨.

العربية، كما نقشوا عليها اسم الخليفة لإثبات شرعية الحكم بما يضمن قيمة المسكوكات ومنها عبارة: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله، لا غالب إلا الله، الله ربنا، محمد نبينا، الحمد لله رب العالمين، وما النصر إلا من عند الله، وهُدَى اللهُ هُوَ الْهُدَى، وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى، وغيرها)^{٦٧}.

وضربت السكة في عهد الخليفة الثاني (عمر بن الخطاب) فقد ضربت الدراهم على نقش الكسروية وشكلها، غير أن زاد في بعضها (الحمد لله) وفي بعضها (محمد رسول الله). وضربت في عهد الخليفة الثالث (عثمان بن عفان) بقصبة هرتك من بلاد طبرستان، وكتب فيها بالخط الكوفي (باسم الله ربي). أما في عهد الخليفة الرابع (علي بن أبي طالب سنة) (٤٠ هـ) فقد ضربت السكة في البصرة. لكن من الثابت أن المسلمين لم يضربوا سكة خاصة بهم إلا في عهد (عبد الملك بن مروان) عندما ضربت الدراهم والدينارين، وكان عبد الملك بن مروان أول من قام بتعريب الدواوين وضرب الدينار الإسلامي، وأنشأ دار الضرب في عاصمته دمشق، وجعلها تحت رقابة الدولة، ويعود إلى الأمويين فضل المحافظة على نقاء الدينار بنسبة عالية. وتولت الدول الإسلامية في مركز الخلافة مهمة سك العملة، من خلال ضرب خاتم الحديد عليها، لذلك تمت تسميتها (بدار الضرب)، وكثيرا ما كانت مراكز الولايات الإسلامية القوية أو البعيدة تقوم بهذه المهمة، على أساس اللامركزية، إذ قام ولاية العراق بسك الدينارين اليوسفية نسبة إلى (يوسف بن عمر)، والهيبرية نسبة إلى (أبي هبيرة)، وقام والي مصر (عبد العزيز بن مروان) بسك الدينارين في القسطنطينية^{٦٨}.

وعمل الخليفة العباسي هارون الرشيد على استحداث منصب (ناظر السكة) ليشرف على سك النقود، ومراقبة السبّاكين، والضرائبيين، والنقاشين، والتأكد من أوزانها، وتحديد قيمتها، وتسجيل فئاتها في سجلات الدولة، وكثيرا ما كان القضاة يتأكدون من مواصفات العملة قبل طرحها في الأسواق للتداول. وفرض أمراء القهر أسماءهم على السكة إلى جانب الخلفاء، مثل (معز الدولة بن بويه)^{٦٩}.

وابتدع الفاطميون الذين سيطروا على بلاد النهر، واحتكروا ذهب السودان، وربع الدينار الذهبي؛ لتسهيل التعامل النقدي بمعدن الذهب، وتنشيط التجارة الداخلية^{٧٠}.

^{٦٧} محمد العنساوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤٣(١)، الصفحات ١٥٧-١٧٠. ص ١٦٠.

^{٦٨} ناهض عبد الرزاق. (د.ت). دفتر المسكوكات، ط١. بغداد: جامعة بغداد. ص ٣٢.

^{٦٩} الذي دخل بغداد في جمادى الأولى سنة (٣٣٤ هـ)، فلم يجد الخليفة المقتدر بالله إلا أن يُقلده الإمارة ويأمر بضرب اسمه على العملة.

^{٧٠} ناهض عبد الرزاق. (د.ت). دفتر المسكوكات. مرجع سابق. ص ٣٤.

أما المسلمون، فقد استعملوا النقد الثنائي كقطعتين نقديتين رئيسيتين هما: الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، وهي تسميات غير عربية كانت معروفة بهذه الأسماء^{٧١}. بالإضافة إلى عملات صغيرة من أجزاء الدينار والدرهم (كالدايق والمتقال)، واستخدموا النحاس والخلائط المعدنية في سك الفلوس، وكانت الدولة تحدد وزن الدرهم الفضي والدينار الذهبي وقيمتها، وكانت الدولة تضرب على أيدي المزيّفين، وتعاقبهم بأشد العقوبات، أما العملة النحاسية فكان يتم عدّها. وكان شكل الدرهم دائرياً، أو مربعا أحيانا (العملة الموحدية)، وكان المهدي (بن تومرت) قد سنّ تربع السكة لأول مرة، وغالبا ما كان يضرب على أحد وجوه العملة ذكر كلمة الجلالة، والصلاة على النبي، والبسمة، وعلى الوجه الآخر اسم الخليفة، أو عامله، وتاريخ الضرب، واسم المدينة التي سكّها ما كانتى بالخط الكوفي، وقل فيها، وكانت المسكوكات تحل صورة الخليفة تضرب على العملة المعدنية. وكانت العملات تنسب إلى من أمرّ بسكها من الخلفاء أو الولاة، ومنها: الدنانير اليوسفية المنسوبة إلى يوسف بن علي، والدنانير والدرهم المومنية المنسوبة إلى عبد المؤمن بن علي، والدينار اليعقوبي المنسوب إلى يعقوب المنصور^{٧٢}.

وجرت العادة على تغيير تقاليد الدولة عند تغيير الحاكم، ومنها تغيير السكة^{٧٣}، وتأتي الحالة معكوسة عندما يأمر الملوك بأن يضرب اسم الخليفة إلى جانب اسمه ليضفي الشرعية الدينية على حكمه بعد امتلاكه الشرعية السياسية، ولم يكن السلاطين يعتبرون ما يجري من ضرب للسكة بعيدا عن حواضرهم سوى محاولات الخروج على الطاعة، حتى ولو كانت السكة تحمل أسماء هؤلاء السلاطين^{٧٤}.

أما فترة حكم المرابطين في الأندلس، فقد شهدت ازدهارا ملحوظا في سك النقود، وكان الدافع في ذلك هو التنافس الكبير بين ملوك المسلمين والملوك النصارى، كما انتعشت دور الضرب الأندلسية بشكل كبير على يد (الأمير علي بن يوسف المرابطي)، حيث وصلت إلينا عملات ضُربت في جميع المدن الأندلسية^{٧٥}.

^{٧١} بطرس البستاني. (١٩٨٧م). دائرة المعارف، ج٨، ج١٠. بيروت: مطبعة بيروت. ص٣٦٩.
^{٧٢} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص١٦٠.

^{٧٣} فقد غيّر المأمون تقاليد الموحديين وعاداتهم، وأبطل تربع السكة وجعلها مدوّرة، ومحا عبارة (المهدي إمامنا) منها

انظر: أحمد بن خالد السلاوي الناصري. (د.ت). الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، ج١، ج٨. الدار البيضاء: دار الكتاب. ص٥٩.

^{٧٤} يوسف بن تغري بردي. (٢٠١٠م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٤، ج١٧. (محمد حسين شمس الدين، المحرر) القاهرة، مصر: دار المعارف. ص٤٨.

^{٧٥} كمدينة المريّة، وغرناطة، وقرطبة، وأشبيلية، ومرسية، ومالقة، ودانية، وشاطبة، وغيرها.

وقد أبقى العرب في الأندلس إبان الفتح الإسلامي لها على التعامل بالنقود البيزنطية، ذات النقوش والشارات والرموز النصرانية، وذلك عملاً بسياسة التسامح التي اتبعتها العرب مع سكان البلاد التي فتحوها، وهذا ما تؤكد مجموعة النقود التي ضربت في عهد (موسى بن نصير) (ت ٩٧هـ/٧١٥م). ومع تثبيت أركان الدولة الإسلامية الجديدة في الأندلس، بدأ العرب بضرب دينار جديد عام (٩٨هـ/٧١٧م) حمل على أحد وجهيه كتابات عربية تشتمل على الشهادة مكتوبة في وسط الدينار ونصها "محمد رسول الله"، وعلى الإطار نقش كتابي نصه "ضرب هذا الدينار في الأندلس"، أما ظهر الدينار فكان يحمل نقشا لاتينيا^{٧٦}.

وفي عام (٣٥٨هـ/٦٦٩م) أمر **الفاطميون** بإحداث تغيير جذري في طراز العملة من حيث التصميم؛ فقاموا بنقش كتاباتهم في ثلاث دوائر متحدة المركز، تسير في عكس اتجاه عقارب الساعة من الترتيب بدلا الألفي، الذي كانت تنقش عليه كتابات العربية منذ عهد الخليفة (عبد الملك بن مروان) وكان الهدف من وراء هذا الطراز الفاطمي الجديد هو التأكيد على حق الفاطميين المطلق في الخلافة^{٧٧}، وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس في (٤٠٠هـ/١٠١٠م)، بدأ الحكام الأندلسيون بضرب عملاتهم الخاصة. وكان الكثير منها يضرب على الطراز الأموي إلى درجة أن بعض الأمراء قام بنقش اسم خليفة سابق، قد انتهت مدة خلافته على العملة. وفي عصر **ملوك الطوائف**^{٧٨} تم وضع الأسماء والألقاب على العملة التي كان معظمها كسور الدنانير، وكان يعيب دنانير تلك الفترة أنها كانت تضرب بنوع رديء من الذهب، مما يدل على تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية حينذاك^{٧٩}.

ويذكر أنه كثيرا ما كانت الدولة تضرب الدنانير الفضية العينية بسكة الدينار الذهبي، لمواجهة المشكلات الاقتصادية وندرة العملات الذهبية، ثم تضعها في التداول بقيم شرعية، وإن كانت تعتبر دون الذهبية في القدر، كما هو الحال الآن في عملتنا الورقية، وهذا ما قام به السلطان أبو الحسن مملكة غرناطة، وأجاز الفقهاء المسلمون

^{٧٦} ومن الجدير بالذكر أن الدينار العربي اللاتيني النقش لم يظهر إلا في الأندلس خاصة، وهذا يرجع إلى معرفة أهل البلاد من الأسبان بالرموز اللاتينية إلى جانب أن لهجتهم كانت مشتقة من اللغة اللاتينية نفسها.

^{٧٧} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦١.

^{٧٨} مثل: أشبيليا، وبنو الأقطس ببطليوس، وبنو ذي نون بطليطة، وبنو جهور بقرطبة، وبنو حبوس بغرناطة.

^{٧٩} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٢.

في ذلك الوقت استخدام عملة لا تطابق الوزن الشرعي على أن تقرر على أن تقرر الجهتان المتعاملتان ذلك^{٨٠}.

وكان زوال عصر الخلافة الإسلامية إيذاناً بظهور دول مستقلة في شرقي العالم الإسلامي وغربيه، حرصت كل منها على سك عملة مستقلة بأسماء سلاطينها أو حكامها، ونقشوا عليها شعاراتهم وعبارات تحوي دلالات دينية وعقائدية مختلفة. ومع التطور الذي طرأ على كل مظاهر الحياة، اندثرت هذه العملات شيئاً فشيئاً لتحل محلها عملات ورقية، التي تعد سند بقيمة العملة، ثم تطورت هذه العملات الورقية في الشكل والحجم حتى أصبحت بالشكل الذي نعرفه اليوم^{٨١}.

ثانياً: نشأة العملات في التاريخ الإسلامي

١. العملة الأندلسية (٩١١هـ/ ٧١١م - ٨٩٧هـ/ ٤٩٢م)

بقي العرب في الأندلس يتعاملون غبان فترة الفتح الإسلامي بالنقود البيزنطية، ذات النقوش والشارات والرموز النصرانية؛ وذلك بالاعتماد على سياسة التسامح التي اتبعتها العرب مع سكان البلاد التي فتحوها، وما يؤكد ذلك هو مجموعة النقود التي ضربت في عهد (موسى بن نصير) (ت ٩٧هـ/ ٧١٥م)، ومع تثبيت أركان الدولة الإسلامية الجديدة في الأندلس، بدأ العرب بضرب دينار جديد عام (٩٨هـ/ ٧١٧م) يحمل على أحد وجهيه كتابات عربية تشتمل على الشهادة مكتوبة في وسط الدينار ونصها "محمد رسول الله"، وعلى الإطار نقش كتابي الدينار في الأندلس سنة (٩٨)، أما ظهر الدينار فقد كان نقشاً لاتينياً. ويلاحظ من تاريخ الدينار السابق أنه متأخر في تعريبه عن مثيله في المشرق عام (٧٣هـ/ ٦٩٢م) على يد الخليفة الأموي (عبد الملك بن مروان)^{٨٢}، وفي عام (١٠٣هـ/ ٧٢٠م) ظهرت أول عملة إسلامية في الأندلس التي تمّ سكها على طراز الدينار المغربي، وكانت النقود الأندلسية الإسبانية المضروبة في الأندلس قبل عام (٧٣٢م) تحمل اسم دار الضرب الأندلسي^{٨٣}، وكانت

^{٨٠} أحمد الطوخي. (١٩٩٧م). مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص ٢٧٣.

^{٨١} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٢.

^{٨٢} ومن الجدير بالذكر أنّ الدينار العربي اللاتيني النقش لم يظهر إلا في الأندلس، ويرجع هذا إلى معرفة أهل البلاد من الأسبان بالرموز اللاتينية إلى جانب أنّ لهجتهم كانت مأخوذة من اللغة اللاتينية نفسها.

^{٨٣} انظر: ناهض عبد الرزاق. (د.ت). دفتر المسكوكات. مرجع سابق. ص ٧٠.

^{٨٣} ومن الجدير بالذكر أنه لم تصل إلينا أية عملات من بداية الحكم الأموي في الأندلس، والسبب في ذلك هو أنّ (الأمير عبد الرحمن الداخل) قد اكتفى باستعمال العملات التي كانت متداولة في الأندلس إبان دخوله فيها.

أول عملة ذهبية ظهرت في الأندلس بعد ذلك في عهد الخليفة (عبد الرحمن الثالث) عام (٣١٧هـ/٩٢٩م) ومنذ هذا العام وحتى نهاية الحكم الأموي في الأندلس، كانت أسماء وألقاب الحكام تنقش على ظهر العملة إلى جانب اسم دار الضرب وسنتها، وكانت من أهم أماكن الضرب الأندلسية حينذاك (مدينة قرطبة وبلنسية وغرناطة وشاطبة ومالقة ومرسية والجزيرة الخضراء وأشبيلية)^{٨٤}.

وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس في حوالي (٤٠٠هـ/١٠١٠م) بدأ الحكام الأندلسيون بضرب عملاتهم الخاصة. وكان الكثير منها يضرب على الطراز الأموي إلى درجة أن بعض الأمراء قام بنقش اسم خليفة سابق، قد انتهت مدة خلافته على العملة، أما في عصر ملوك الطوائف قام الملوك قاموا بوضع أسمائهم وألقابهم على العملة التي كان معظمها كسور الدنانير. وكان يُعيب دنانير تلك الفترة ضرب بنوع رديء من أنها كانت تذهب، مما يدل على تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية حينذاك، أما فترة حكم المرابطين في الأندلس، فقد شهدت ازدهارا في سك النقود ملموس وكان الدافع إلى ذلك هو التنافس الكبير بين ملوك المسلمين والملوك النصراني، وفي عصر الموحدين تميزت العملة بارتفاع قيمتها وبصفة خاصة الدينار المؤمني والدرهم المؤمني، نسبة إلى الخليفة الموحد (عبد المؤمن بن علي)، وفي النهاية لم يبق من ديار الإسلام في الأندلس إلا مملكة غرناطة العربية التي كان يحكمها (بنو نصر) آخر الملوك المسلمين بالأندلس، وتعد عملاتهم آخر العملات الإسلامية التي ضربت في الأندلس، وقد تميزت عملات بني نصر، بأنها كانت متأثرة بالأسلوب المغربي الثقيل، واشتملت على نقوش عديدة تضمنت آيات القرآن الكريم، إلى جانب اسم الحاكم دون أن يُضرب عليها سنة السك، وأكثر ما يميز العملة في عهد بني نصر هو شعار: " لا غالب إلا الله" أما أهم دور الضرب في عهدهم فكانت مدينة غرناطة باعتبارها آخر معاقل المسلمين في الأندلس^{٨٥}.

٢. العملة الفاطمية (٢٩٧هـ/٩٠٩م)

قام الخلفاء الفاطميون بضرب الدنانير الذهبية بأسمائهم ونقشوا عليها العبارات الشيعية، كما ابتدعوا نوعا من النقود التذكارية الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى خرايب ومفردها خروبة، وتقدر قيمة وزنها ب (١٩٤،٠)، وكان الغرض من ضرب هذه الخرايب هو توزيعها على عامة الشعب في المواسم والأعياد، كما

^{٨٤} محمد العناوسة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٢.

^{٨٥} نفس المرجع السابق. ص ١٦٣.

ضربوا نوعاً من النقود التذكارية تسمى الغرة، وهي مجموعة من الدنانير والرباعيات والدرهم المدورة تضرب بأمر الخليفة في العشر الأواخر من ذي الحجة^{٨٦}.

٣. العملة المرابطية (٤٥١هـ / ١٠٥٩م)

تمتع اقتصاد الدولة المرابطية بالنمو والازدهار، وكانت العملة المهيمنة فيها عملة المرابطين أو قراريطها اليوسفية نسبة إلى (يوسف بن تاشفين). تم استيراد نسبة كبيرة من الأندلس، لكن دقة الصناعة النقدية المرابطية وحرصهم على مطابقة أموالهم لمعايير الشريعة حالت دون إضعافها، بالإضافة إلى أن قوة الذهب قللت من أهمية العملة الفضية. حيث ذكرت المصادر أن الدينار المغربي كان أعلى من الدينار العبادي (نسبة إلى الدولة المعتمد بن عباد) من حيث العيار والوزن، حيث كان الأخير أفضل من الدينار الشرقي المختلط بالنحاس^{٨٧}.

أما عن تقنيات سك النقود في الدولة المرابطية فيمكن الوقوف عليها بالتفصيل في كتاب "فتاوى ابن رشد الجد"؛ إذ كان يستفتى فيها، وفي أهميتها أمام النقود المتداولة الأخرى آنذاك، وفي النصاب الذي تجب فيه الزكاة في "النقود الأندلسية المختلفة" فكان يجيب بأنه: "لا تجب الزكاة من الذهب إلا في عشرين مثقالاً من الذهب الخالص المرابطية وشبهها"^{٨٨}.

وفي نفس السياق نشير إلى أنه بسبب الوضع الاقتصادي المزدهر الذي عاشته دولة المرابطين، اختلف دور السكك الحديدية في الأندلس في عهدها، سواء التي كانت متخصصة في ضرب الدينار أو الدرهم، وكانت موجودة في معظم المدن الأندلسية مثل (إشبيلية، وبلنسية، والجزيرة الخضراء، ودانية شاطبة وقرطبة وقرطبة ومرسية ومالقة والميريا)، ويشرف عليها شخص يُدعى "صاحب بيت السكة". وكانت دور السكة تأخذ الذهب أو الفضة من الأشخاص وتضربه لهم بالضرب الرسمي للدولة المرابطية مقابل أجر معين^{٨٩}.

وعند الوقوف على المراجع العربية والغربية سواء القديمة منها أو الحديثة تتضح مكانة المغرب والأندلس في الإطار الاقتصادي للعالم المتوسطي، وفي إطار الوحدة الاقتصادية للبلاد الإسلامية في القرنين (٥-٦هـ / ١١-١٢م)، كما اتضح ارتفاع تكاليف

^{٨٦} الموسوعة العربية العالمية، ج ١٦، ج ٣٠، (١٩٩٦م). الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. ص ٦٥١.

^{٨٧} عبد الحميد بن عبد الله ابن عبدون. (١٩٥٥م). ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحاسب. (لبيفي بروفنسال، المحرر) القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية. ص ٥٨.

^{٨٨} محمد بن أحمد بن رشد. (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م). فتاوى ابن رشد. (المختار بن طاهر التليلي، المحرر) دار الغرب الإسلامي. (٩٠٨/٢).

^{٨٩} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٤.

المعيشة في الأندلس مقارنة بالشرق الإسلامي، ويمكن إرجاع ذلك حسب المصادر المختلفة المعتمدة إلى عدة عوامل أهمها ظروف المواجهة الدائمة بين المسلمين والنصارى، إضافة إلى بعد المسافة بين المشرق والمغرب، مما كان يؤثر على أثمان المواد المستوردة منه؛ كما من المحتمل أن يكون للذهب خاصة في العصر المرابطي دور في مسألة الغلاء الذي تتحدث عنه المصادر والمراجع التي أرخت لهذه الحقبة وقدمت صورة دقيقة عن هذا الجانب الاقتصادي من الحياة اليومية داخل المجتمع المغربي والأندلسي^{٩٠}.

٤. العملة والموحدية (٥١٤هـ - ٦٦٨م)

إذا كان ظهور الموحدين في بلاد المغرب الإسلامي في بداية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي قد أحدث ثورة في الأفكار والمفاهيم الدينية والسياسية والاقتصادية، فقد جاء ذلك كنتيجة طبيعية للحركة الإصلاحية في البلاد، التي كانت على يد (محمد بن تومرت) التي اشتملت على جوانب مختلفة من حياة المجتمع المغربي، وكانت آثارها واضحة في كثير من جوانب الحياة، بما في ذلك النقود. وإذا كان النقود (السكة) بشكل عام مرتبطاً بالتيارات السياسية والطائفية التي عادة ما تصاحب ظهور دولة في مكان ما وفي وقت ما في دولة الموحدين، فإن كل هذه الحقائق قابلة للتطبيق تماماً على دولة الموحدين، والتي يمثل مظهرها تاريخياً غير مسبوق في تاريخ المغرب منذ العصور القديمة^{٩١}.

وليس من السهل تحديد تاريخ ظهور النقود الموحدية من وجهة النظر التاريخية، لانعدام الوثائق من جهة؛ وحتى إذا توافرت وتضمنت بين ثناياها إشارات أو تلميحات من جهة أخرى، فإنها تحتاج إلى غرلة ودراسة دقيقة للتأكد من صحة أخبارها^{٩٢}. ويمكننا القول بأن تاريخ ضرب النقود الموحدية الفضية (الدرهم) والذهبية (الدنانير) قد بدأ مع (عبد المؤمن بن علي)^{٩٣}، وكان الأخير أول من سلَّ النقود الفضية والذهبية المربعة الشكل والمستديرة التي تضم بداخلها مربعا أو مثلثا، إذ وُجد الدرهم الموحي (المربع) الجديد والفريد في شكله ومضمونه، في عالم المسكوكات الفضية الإسلامية منذ ضرب المسلمون الدرهم العربية الخالصة في عهد الأمويين بدمشق ابتداء من

^{٩٠} صالح ابن قريّة. (١٩٩٦م). المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر. ص ٥٨٠.

^{٩١} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٤.

^{٩٢} عبد الرحمن بن خلدون. (١٩٩٦م). المقدمة، ج ٢، ط ٢. مرجع سابق. ص ٨١٠.

^{٩٣} صالح ابن قريّة. (١٩٩٦م). المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة. مرجع سابق. ص ٢٨٩-٢٩٩.

سنة ٧٨ هـ، والتي لم تعرف خلال مسيرتها الطويلة في شكلها أو تطويرا عبر الدول والعصور الإسلامية تغييرا وحجمها باستثناء التعديلات التي شهدتها في نصوصها لاختلاف ميول حكام تلك الدول واتجاهاتهم وعباراتها تبعا للمتباينة حسب مقتضيات المكان والزمان المتعلقة بأمور الحكم^{٩٤}.

وكانت الدراهم المربعة وأنصافها تحمل كتابتين مركزيتين من الوجهين نفذت نصوصهما بطريقة الحفر البارز، بأسلوب الخط النسخي الموحد، ونقرأ على وجه الدراهم المربعة، كتابة من ثلاثة سطور أفقية تشير إلى هذه الصيغ الثلاث التالية حسب ترتيبها على القطعة وهي: (لا إله إلا الله، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله). بينما خصصت كتابة الظهر لتسجيل الشهادتين في صيغة جديدة مقرونة بلقب إمام الموحدين (محمد بن تومرت) هكذا: (الله ربُّنا، محمد رسولنا، المهدي إمامنا)^{٩٥}.

ونلاحظ استحداث عبارات جديدة متميزة فيها انسجام وتناسب في اللفظ مع اختلاف في المعنى والهدف. وهذا الأسلوب المتميز لم يسبق أن استعمل على المسكوكات الإسلامية. فالعبارات الثلاث في الوجه تختم باسم الجلالة (الله) والظاهرة نفسها يمكن ملاحظتها على عبارات الظهر التي تختم هي أيضا بـ (نا) الدالة على الجماعة^{٩٦}.

أما الدرهم المؤمني نسبة إلى (عبد المؤمن بن علي) فكان على نمطين مختلفين من حيث النصوص المسجلة عليها^{٩٧}، إذ نقرأ على النط الأول في الوجه الآية الأولى من فاتحة الكتاب في ثلاثة سطور أفقية متوازية، على النحو التالي: (الحمد لله، رب، العالمين)، وعلى الظهر (أبو محمد عبد ، المؤمن بن علي، أمير المؤمنين) ، أما نصوص نقود النط الثاني، فنجدها تتألف من كتابتين مركزيتين على النحو التالي: ففي الوجه يكتب (الحمد لله، رب ، العالمين) ، أما في الظهر يكتب (الأمر كله، لله لا قوة، إلا بالله)^{٩٨}.

^{٩٤} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٥.

^{٩٥} نفس المرجع السابق. ص ١٦٦.

^{٩٦} أحمد بن نصر الداوي المالكي. (١٤٢٩هـ). كتاب الأموال. (رضا سالم شحادة، المحرر) دار الكتب العلمية. ص ١٤٩.

^{٩٧} عبد الرحمن فهمي. (١٩٦٥م). موسوعة النقود العربية وعلم النميات (فجر السكة العربية). القاهرة: د.ن. ص ٢١٦-٢١٧.

^{٩٨} محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مرجع سابق. ص ١٦٦.

وقد جعل الله تعالى المال وسيلة للفوز بالأخرة فمن خلال إنفاقه في سبيل الله عزوجل، وقال تعالى في ذلك: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ۗ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾^{٩٩}، كما مدح الله عزوجل المؤمنين بقوله: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)^{١٠٠}.

كما كان الرسول عليه وسلم يحث على إنفاق المال في أمور الخير، فقال: " لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا، لَسَرَّنِي أَنْ لَا تَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَرْضَهُ لِدِينٍ"^{١٠١}.

كما جعل عليه وسلم المال وسيلة مشروعة للإنفاق في الدنيا في الأمور المشروعة كاللباس، والطعام وغيرها، إذ قال عليه وسلم: "أفضل دينار ينفقه الرجل: دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله"^{١٠٢}.

ونظرا لدور المال في الحياة الاقتصادية فقد ذكره الله عزوجل في الكثير من الآيات، كقوله تعالى: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا)^{١٠٣}، وقال تعالى: (ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيِّنَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا)^{١٠٤}. ونهى الله تعالى عن الاسراف والتبذير في المال وحث على التمتع بالطيبات، فقال: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۗ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)^{١٠٥}.

وحرص الإسلام على حماية أموال الناس من خلال احترام ملكيتهم الفردية، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۗ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)^{١٠٦}، كما وضع عقوبات على

^{٩٩} سورة الصف [الآية: ١١: ١٠].

^{١٠٠} سورة آل عمران [الآية: ١٣٤].

^{١٠١} شهاب الدين ابن حجر. (د.ت). فتح الباري في شرح صحيح البخاري. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. (٦٤٤٥).

^{١٠٢} محيي الدين يحيى بن حزام النووي. (د.ت). صحيح مسلم بشرح النووي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (٨٨٥).

^{١٠٣} سورة الكهف [الآية: ٤٦].

^{١٠٤} سورة الإسراء [الآية: ٦].

^{١٠٥} سورة الأعراف [الآية: ٣٢].

^{١٠٦} سورة النساء [الآية: ٢٩].

الذين يعتدون على أموال الناس، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^{١٠٧}.

ومع أن الإسلام حمى أموال الناس؛ إلا أن التاريخ الإسلامي قد اثبت وجود مخالفات كثيرة لهذا الحق، فقد تمت مصادرة أموال العديد من أقارب الخليفة وأعوانه، حالما يستلم السلطة من غيرهم، أضعافا مضاعفة؛ لتأثير هذا المال في الحصول على الموارد الكافية للاستيلاء على السلطة، كما تمت مصادرة بعض أموال الوزراء لاستخراج الأموال التي اكتسبها بغير حق، خاصة في ظل ضعف الرقابة المالية، كما أن البعض منهم تمت مصادرة أمواله لأسباب سياسية وخصومات شخصية، وأسرف بعض الحكام في الصادرات خصوصا من عامة الناس. وأحيانا تكون المصادرات لغرض غير العقوبة، وإنما يكون المقصود منها هو الحصول على أموال الناس واغتصابها وإنفاقها في بناء القصور أو المشاريع غير التنموية، وقد استمرت المصادرات حتى العصر العثماني، إذ كانت أول مصادرة للأموال (لحسين باشا بن نصوح) أمير أمراء حلب عام ١٠٥٢هـ^{١٠٨}.

وحرّم الإسلام كل مال حرام يحصل عليه الفرد المسلم من طرق غير مشروعة كم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْنُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{١٠٩}، وحرّمت الشريعة الإسلامية غصب المال، وحرّمت كذلك بعض المعاملات، كهمر البغي، وحلوان الكاهن، وثنم الخمر، والملاهي وأجرة المغني والقمار والرشوة في الحكم وغيرها، فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم: "عن غلول العامل وثنم الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن"^{١١٠}.

ومن المعالم التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية هو إصراره على تحريم الربا بمختلف أنواعه منذ ظهور الرسالة المحمدية تصديقا لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^{١١١}، وطلب من المؤمنين التوبة من معاملات الربا والحفاظ على رأس مالهم فقال: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^{١١٢}. وورد عن السيدة عائشة - رضي الله عنها- أنها قالت: "لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة

^{١٠٧} سورة المائدة [الآية: ٣٨]

^{١٠٨} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق.. ص ٢٤٠ - ٢٤١.

^{١٠٩} سورة البقرة [الآية ١٨٨].

^{١١٠} محيي الدين يحيى بن حزام النووي. (د.ت). صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سابق. (٩٣٢).

^{١١١} سورة البقرة [الآية: ٢٧٥].

^{١١٢} سورة البقرة [الآية: ٢٧٩].

في الربا قرأها رسول الله ﷺ على الناس ثم حرم التجارة في الخمر^{١١٣}. ويعتبر المال الذي يأتي عن طريق الربا مالا حراما وخصّ الله تعالى المتعاملين به باللعنة فقال الرسول ﷺ: "لَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَشَاهِدِيَهُ وَكَاتِبَهُ هُمْ فِيهِ سِوَاءٌ"^{١١٤}، كما حرّم الرسول ﷺ ربا البيوع أو ربا الفضل في حديث رواه عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد"^{١١٥}.

وللربا أنواع كثيرة حرص الإسلام على بيان أنواعه الكثيرة، وثبت عن الرسول ﷺ أنه قال: "الربا اثنان وسبعون باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه"^{١١٦}. ومع انتشار الربا في بداية العهد المدني، كان الإسلام واضحا في تحريمه بصورة قاطعة لا لبس فيها، كما كان ﷺ يضع ضمن شروط الصلح لأهل نجران وثقيف ألا يباشروا معاملات الربا، ولقد كان تحريم الربا بأنواعه مجالا رحبا لجولات الفقهاء، وحت عصرنا الحاضر إلا أنّ أكثر العلماء كانوا صارمين في تحريمه والتغليظ فيه^{١١٧}.

ومع حرص الخلفاء الراشدين على محاربة الربا والنهي عنه إلا أنه استمر التعامل به في بعض البلاد ومن قبل أهل الذمة خاصة، ومن أدلة وجود التعاملات الربوية في عصر الخلفاء الراشدين أنّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قد أجلى أهل نجران لما باشروا المعاملات الربوية وهو أمر خالفوا فيه أمر الصلح مع الرسول ﷺ^{١١٨}.

أما في العهد الأموي فإنّ من الأمور الدالة على أنّ المعاملات الربوية كانت موجودة في ذلك الوقت، هو ما ورد أنه قد بيعت أنية فضة من الغنائم في أعطيات الناس في عهد (معاوية بن أبي سفيان) فنهى (ابن العامر) عن ذلك لأنها مظنة الربا. ومع حرمة الربا، إلا أنّ الكثير من الحيل كانت تستخدم على مر العصور في محاولة

^{١١٣} شهاب الدين ابن حجر. (د.ت). فتح الباري في شرح صحيح البخاري. مرجع سابق. (٤٥٤٠).

^{١١٤} محمد ناصر الألباني. (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، ٣. المكتب الإسلامي. (٤٩٦٦).

^{١١٥} محيي الدين يحيى بن حزام النووي. (د.ت). صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سابق. (٩٤٩).

^{١١٦} محمد ناصر الألباني. (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير). مرجع سابق. (٣٥٣١).

^{١١٧} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٤٤.

^{١١٨} القاسم بن سلام أبو عبيد. (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). الأموال، ط ١. (محمد عمارة، المحرر) دار الشروق - البنك الصناعي. ص ٢٨١.

تفاديه، منها بيع الصكوك قبل استيفائها^{١١٩}، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - (عندما بلغه أن صكوكا خرجت للناس في زمن مروان بن الحكم من طعام الجار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل إن يستوفوها)، أنه قال لمروان بن الحكم: أحللت بيع الربا؟ فقال مروان: ما فعلت؟ فقال أبو هريرة: أحللت بيع الصكوك وقد نهى الرسول ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفي، قال: فخطب مروان الناس عن بيعها^{١٢٠}، ثم بعث مروان الحرس يتبعوها لينتزعوها من أيدي الناس ويؤدوها إلى أهلها، والصكوك عبارة عن ورقة تخرج من ولي الأمر بالرزق من أنواع الطعام لحامل الصك، فبييع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضها^{١٢١}.

وتدل كثرة ذكر العلماء المسائل الربوية على أنها ما زالت منتشرة على امتداد العصور، فقد ذكرنا في بداية العهد الأموي إنكار الصحابة على ربا الطعام، كما ذكر الماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ) في كتابه "الرتبة في طلب الحسبة" أنواع الربا كانت منتشرة في عصر الماوردي^{١٢٢}، ففي عام (٤٨٦هـ) أخرج بعض العلماء مثل (أردشير بن العبادي) من بغداد بسبب نهيه عن التعامل ببيع قراضة الدراهم بالصحيح، وقال هو ربا^{١٢٣}. ويبدو أن المعاملات الربوية قد استمرت في العصور التالية وخاصة لدى الصيارفة، حيث ذكر (ابن الأخوة) ضرورة تجسس المحتسب على الصيارفة حتى يمنع من يرابي، ويبدو انتشار الربا بين الصيارفة وهو نتيجة لقيامهم بدور التمويل بين التجار، كما أن أكثر الصيارفة كانوا من غير المسلمين ممن لا يحرمون الربا^{١٢٤}.

لو أردنا مقارنة تحريم الإسلام للربا بينما هو جاري في العهد الوسيط لفي أوروبا، فإن الربا كان يعتبر حراما وخطيئة، فالقديس (توما الأكويني) وهو من أعظم الفلاسفة الدينين في أوروبا، فد حظر الربا، ومع أن أفكار القديس (توما) كانت طاغية في العصر المذكور، إلا أنه بعد مئة سنة منذ لك التاريخ، ثم جاء قديس آخر من الفلاسفة الدينين هو (نيكول أورسيم) الذي دعا إلى إطلاق الرأسمالية التجارية بما

^{١١٩} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٤٤.

^{١٢٠} محيي الدين يحيى بن حزام النووي. (د.ت). صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سابق. (٩١٠).

^{١٢١} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٤٥.

^{١٢٢} علي بن محمد بن حبيب الماوردي. (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). الرتبة في طلب الحسبة. الكويت: بنك الكويت الصناعي. ص ١٨٨-١٩٢.

^{١٢٣} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٤٦.

^{١٢٤} محمد بن محمد بن أحمد ابن الأخوة. (د.ت). معالم القرية في أحكام الحسبة. القاهرة: مكتبة المتنبي. ص ٤٤.

فيها الإدارة السليمة للنقود، وهي الربا في ذلك الوقت^{١٢٥}. وتحريم الربا والتغليظ على أكله، هما من الأمور التي اتفقت الأديان والشرائع وتوجهات الحكماء على مر العصور على منعها؛ لما تسببه من أضرار عظيمة على الأفراد والمجتمع، وحتى العصور الوسطى كانت تعتبر الفوائد أو الربا من الأمور المحرمة كونها تتناقض مع مبدأ العدالة في التعامل الاقتصادي، ولكن مع اندثار القيم الدينية وتنامي الفردية الاقتصادية اعتبر الربا ركنا أساسيا متمحورا حوله النظام الاقتصادي الحديث. وقد ساهم انتشار الربا في العصر الوسيط في انتشار الرأسمالية، وضعف المبادرات والحلول الإسلامية لمشكلة التمويل، بالإضافة إلى ضعف قدرة الدولة الإسلامية وحضارتها على مقاومة ذلك^{١٢٦}.

أما في العصر الحديث (ونظرا لغلبة الربا على مناحي الحياة)، فقد رأى بعض المسلمين أنّ النظام الربوي الحالي لا يمثل ما حرّمه الإسلام في بداية عصر النبوة، وإنما المحرم في ذلك الوقت هو الربا المضاعف والفاحش، أم الربا الإنتاجي فهو مهم للتنمية الاقتصادية ولا يعتبر ربا. إذ يمكن القول أنّ الربا الحديث هو ربا أت من الجاهلية في طبيعة التعاقد وهيكل التمويل. ولم يقتصر الإسلام على تحريم الربا، بل شجع على المعاملات المالية المباحة كالمشاركة والمضاربة التي تتوفر للأفراد التمويلات المالية التي يحتاجونها بدون الحاجة للربا الفاحش، لذا ركز الإسلام على الأخلاق والقيم الحميدة في العمل التجاري كالصدق والأمانة وأداء الأجير أجره وغيرها^{١٢٧}.

ومن المهن التي ارتبطت بالربا وتبادل الأموال مهنة صرف النقود، حيث برزت هذه المهنة لمساعدة الناس في تبادل الدنانير والدرهم على عهد الرسول ﷺ، وكان يعمل في الصيرفة في البداية من غير المسلمين قم قام بها المسلمون وأجادوا صيارفة الكوفة، حيث كانت مهمتهم الأساسية تتمثل في تقييم النقود من حيث الجودة والنوعية وتحويل النقود أو صرفها لأغراض التجارة^{١٢٨}، ثم أدى توسع التجارة في العصر العباسي الثاني إلى تنامي عمل الصرافين بالتسليف، وقبول الودائع والتوسط بين الناس في تحويل النقود بين الذهب والفضة، كما وجدت غرفة المقاصة بين

^{١٢٥} جون كينيث جالبريث. (٢٠٠٠م). تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون. ص ٤١.

^{١٢٦} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٤٧.

^{١٢٧} نفس المرجع السابق. ص ٢٤٨.

^{١٢٨} عبد العزيز الدوري. (١٩٩٥م). تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ١٩٢.

التجار الذين كانوا يجتمعون لتصفية الحسابات، وكان الصرافون يصدرون حوالات لصالح التجار^{١٢٩}.

وقد تمّ إنشاء أول مصرف إسلامي عام (٣٠١هـ/ ٩١٣م) نتيجة الحاجة لضبط الكتلة النقدية، كما أنه قد كان للصرافة أهمية كبيرة في القرن الرابع للهجرة؛ حيث سهلوا العمليات الائتمانية وكان هناك أسواق مخصصة لهذا الأمر، وكان يتمثل دور هذه المصارف في تقويم النقود وصراف الصكوك والسفاتيح^{١٣٠}، ونتيجة لدورهم البارز فقد حظوا باهتمام المحتسبين في الأسواق في القرنين الثامن والتاسع للهجرة خوفاً من ترويجهم للدرهم الزائفة^{١٣١}.

وقدو تحاشى المسلمون مهنة الصيرفة في الذهب والفضة أو في الذهب المغشوش؛ نظراً لوجود ريبة في عمليات الصيرفة، ونشط في هذه المهنة اليهود وغيرهم من الأقليات في الخلافة الإسلامية، وقد حرص اليهود على الاستمرار في مهنة الصيرفة وتعاطي هذا النشاط، كما كان للنصارى دور في معاملات الصرافة، إذ بدأ الكثير منهم العمل في هذه المعاملات^{١٣٢}، ومما يدل على كثرة من يعمل في مهنة الصرافة من أهل الذمة، ما تمّ تبويبه في كتاب (القلقشندي) تحت عنوان: "ألقاب أهل الذمة"^{١٣٣}.

ومع اتساع التجارة في العالم الإسلامي برزت الحاجة للتعامل بالأوراق المالية، إذ استخدمت الحوالة والسفاتجة، والصك، كأدوات للوعد بالأداء أو الدفع بالأجل، أما في العهد العثماني، فقد بدأت حركة إنشاء البنوك التقليدية منذ عام ١٨٦٣م، إذ تمّ إنشاء البنك العثماني الإمبريالي وازدادت فروعه في العشر سنوات التالية؛ نتيجة تزايد النفقات العسكرية لحرب القرم وحاجة الدولة العثمانية للاقتراض^{١٣٤}.

^{١٢٩} نفس المرجع السابق. ص ١٩٣.

^{١٣٠} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٤٩.

^{١٣١} محمد بن محمد بن أحمد ابن الأخوة. (د.ت). معالم القرية في أحكام الحسبة. مرجع سابق. ص ٧٠.

^{١٣٢} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٥٠.

^{١٣٣} أحمد بن علي القلقشندي. (١٩٦٣م). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. جمهورية مصر العربية: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. (٤٩٠/٥).

^{١٣٤} فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مرجع سابق. ص ٢٥٠.

المبحث الثالث: وظائف النقود وفقا للاقتصاد الإسلامي

أولاً: الوظائف الأصلية للنقود

وهي الوظائف التي ال غنى عنها للنقود حتى تؤدي دورها في التبادل، ولهذا ذكرها أبو حامد الغزالي في قوله: " فخلق الله تعالى الدراهم والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما، فيقال هذا الجمل يساوي مائة دينار، وهذا القدر يساوي مائة، فهما من حيث أنهما مساويان بشي واحد، إذا فهما متساويان^{١٣٥}. وتنقسم الأصلية للنقود إلى: النقود كوسيط في التبادل، وكمقياس للقيم.

■ النقود وسيط في التبادل

وهي أقدم وظيفة للنقود، وفيها يتم التغلب على صعوبات المقايضة جزئياً، حيث تم فصل عمليتي البيع والشراء، ودخلت النقود كأحد البديلين في كل معاملة على حدة، فأصبح يُطلق على من يقدم النقود اسم (المشتري)، وأصبح يطلق على من يتقاضاها مقابل البضائع والخدمات اسم (البائع). ويشترط لهذه الوظيفة الشرط الأساسي لقيام النقود وهو تمتعها بالقبول العام بين جميع أفراد المجتمع^{١٣٦}. وقد أكد علماء المسلمين أيضاً على هذه الوظيفة، لكنهم يعبروا عن هذه الوظائف بطريقة مختلفة عن التعبيرات التي قدمها الاقتصاديون. كما قال ابن القيم " فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها الى السلع"^{١٣٧}.

كما قال أبو حامد الغزالي: " وأدناها الدراهم والدنانير فأنهما خادمان ولا خادم لهما، ومرادفان لغيرهما ولا يرادان لذاتهما"^{١٣٨}.

■ النقود مقياساً للقيم

يتم استخدام النقود لقياس جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد، وقد ساعد استخدام وحدة حساب كل من البائعين والمشتريين على تحديد كمياتها وأنواعها، وتوسع مجال التخصص وتقسيم العمل خارج نطاق الأسرة الضيق^{١٣٩}. والنقود هي وسيلة لتقدير قيمة السلع والخدمات، حيث كان من الصعب خلال مرحلة المقايضة معرفة قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، فهي تؤدي في قياس

^{١٣٥} أبو حامد الغزالي. (١٩٩١م). إحياء علوم الدين، ج٣، ط١. الجزائر: دار الثقافة. ص٢١.
^{١٣٦} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص٣٤٥.
^{١٣٧} وليد مصطفى الشاليش. (٢٠١١م). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. مرجع سابق. ص٣٦.

^{١٣٨} أبو حامد الغزالي. (١٩٩١م). إحياء علوم الدين، ج٣. مرجع سابق. ص٢٣٥.
^{١٣٩} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص٣٤٥.

البضائع الاقتصادية، وهو ما يؤديه المتر في قياس المسافات، والكيلوغرام في قياس الأوزان، وهكذا^{١٤٠}.

وطالما أنّ أدوات القياس هذه تتميز بالاستقرار (الثبات)، ويؤدي تغييرها إلى فوضى في القياسات، لذا، فإنّ النقود يجب أن تتسم بالثبات ولو بشكل نسبي؛ لأنها تفقد دورها وقوتها كلما فقدت ثباتها. ولهذا يقول ابن القيم: "الدرهم والدنانير أثمان المبيعات، والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجر أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض"^{١٤١}.

ويؤكد فقهاء وكتاب المسلمين على وظيفة النقود كمقياس للقيمة، وفي هذا الإطار يقول السرخسي: "وانما الذهب والفضة خلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف"^{١٤٢}. ويُقصد بالتقلب والتصرف عملية التبادل، ويؤكد النيسابوري على أهمية النقود كمقياس للقيم في قوله: "وانما الذهب والفضة كانوا محبوبين لأنهما جعلتا ثمن الأشياء فمالكها مالك لجميع الأشياء"^{١٤٣}.

ويعتقد بعض الباحثين أن النقود تؤدي وظيفتها كوحدة للحاسب كوظيفة ثانوية مشتقة من وظيفتها الأساسية، وهي كونها مقياسا للقيمة، وبالتالي تسهل حسابات التكلفة للمشاريع وكل ما يتعلق بالإنتاج من حسابات أخرى وكذلك لتوزيع الأرباح، كما تسهل مسك الدفاتر، فتغني النظام المحاسبي عن تسجيل قيود بكميات لا محدودة من السلع، ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة بشكل مناسب، يجب أن تتمتع بقيمة ثابتة نسبياً، وأن تكون وحدات محددة ومتجانسة^{١٤٤}.

ثانياً: الوظائف المشتقة للنقود

وهي وظائف تكون امتداداً للوظائف الأصلية وتتمثل في:

■ النقود مستودع للقيمة

وهي امتداد للوظيفة الأولى، أي وسيط للتبادل، وعندما يحصل الفرد على أرصدة نقدية نتيجة التبادلات، فيجوز له استخدام هذه الأموال مباشرة لشراء السلع والخدمات، وقد يدخر جزءاً منها بهدف استخدامها في المستقبل، فالنقود هنا تتمتع بوظيفة تخزين قيمة هذه السلع، ولكن لا تقوم هذه النقود وحدها بهذه الوظيفة، فهناك

^{١٤٠} زينب عوض الله، وأسامة محمد الفولي. (٢٠٠٣م). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. مرجع سابق.. ص ٢٥.

^{١٤١} جمال بن دعاس. (٢٠٠٧م). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٢٣.

^{١٤٢} شمس الدين السرخسي. (١٤٠٩ - ١٩٨٩). الميسوط. بيروت: دار المعرفة. ص ١٩٢.

^{١٤٣} نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري. (د.ت). تفسير غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ج ٢. دار الكتب العلمية. ص ١٩٢.

^{١٤٤} ماير توماس، وآخرون. (٢٠٠٢م). النقود والبنوك والاقتصاد. مرجع سابق. ص ٣٤.

أدوات أخرى تضطلع بهذه المهمة، غير أنها ليست بدرجة سيولة النقود التي يمكن استعمالها في أي وقت، ومن هذه الأدوات: الأوراق المالية، والأصول الثابتة كالأراضي والمنازل وغيرها^{١٤٥}.

وقد تحدث الفقهاء المسلمون عن وظيفة النقود كمستودع للقيمة، فتحدثوا عن قضية الادخار، وأشاروا إلى أن الإسلام لا يمنع من الادخار لوقت الحاجة لمواجهة احتمالات المستقبل. وتُطلق كلمة الادخار على ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، ويأخذ الادخار سبيله نحو الاستثمار^{١٤٦}.

وقد طرح العلماء قديما موضوع اباحة الادخار ومدى تعارضه مع توجيهات الإسلام الاعتقادية، من حيث التوكل على الله والأخلاق في طلب الانفاق في سبيل الخير بعد الإنفاق على الأبناء، فسمحوا مؤنة سنة، واستنتجوا ذلك من نصوص الشريعة معارضة الإسلام للمبالغة في الادخار^{١٤٧}.

■ النقود أداة للمدفوعات الآجلة

تعد هذه الوظيفة امتداد للوظيفة الثانية، أي مقياس للقيم الحاضرة، وهنا تقيس المدفوعات المستحقة في المستقبل، والمدفوعات المؤجلة تتحدد في عقود تتفاوت مددها وطبيعتها، مما يعني أن هذه الوظيفة تعتمد على خاصية القبول العام التي يمكن أن تتمتع بها النقود، ليس فقط في الوقت الحاضر. ولكن كذلك في المستقبل، حيث يشترط أن تمتاز باستقرار نسبي في قوتها الشرائية، وهي قيمتها مقدرة بالسلع والخدمات. وإن تغيير هذين الشرطين أو أحدهما سيؤدي إلى عزوف الأفراد عن قبول الصفقة خوفاً من الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة النقود^{١٤٨}. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۗ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{١٤٩}، وقال تعالى:

ثالثاً: الوظائف الاقتصادية للنقود

لا تقوم النقود فقط بالوظائف التقليدية ولكنها تؤدي أيضاً مجموعة من الوظائف الاقتصادية، ويتم استخدامها كأداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يمكن أن تؤثر النقود (كأداة للسياسة النقدية) في الانتاج والعمالة من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار من حيث التأثير في كمية النقود المتداولة، زيادة

^{١٤٥} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٣٤٦.

^{١٤٦} نفس المرجع السابق. ص ٣٤٦.

^{١٤٧} محمد المبارك. (د.ت). نظام الاسلام والاقتصاد. بيروت: دار الفكر. ص ٦٠.

^{١٤٨} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٣٤٧.

^{١٤٩} سورة البقرة [الآية: ٢٨٠].

ونقصان، كما تتعرض القيمة الحقيقية للنقود للتقلب نتيجة للتغير في المستوى العام للأسعار، إذ إنَّ الزيادة في كمية المدخلات المعروضة من النقود في المجتمع تؤدي مع استقرار الإنتاج الحقيقي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المجتمع وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود أو انخفاض المقابل الحقيقي لوحدة النقد، والعكس. وهذا يعني أنَّ النقود أصبحت أداة من أدوات السياسة النقدية التي تهدف للتحكم في كمية النقود المتداولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية^{١٥٠}.

كما اكتسبت النقود كذلك قيمة جوهرية من شأنها أن تؤثر في القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع بين عوامل الإنتاج المختلفة من ناحية وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية أخرى، كما أنها تمثل الأنشطة الحكومية المختلفة لإعداد الميزانية من الإيرادات والمصروفات بأشكالها المختلفة، وهي وسيلة لتحقيق التخصص بين الدول المختلفة فحتى مع استخدامها وحدات نقدية مختلفة، فإنها تسعى إلى ربطها بمعدلات صرف ثابتة تحقق الاستقرار في العملة، فالنقود بصفة عامة وانطلاقاً لكونها مقياساً للقيم فإنها تساعد على توزيع القيم الحقيقية بين الموارد المختلفة والقطاعات (أفراد ومشروعات الحكومة)، بالإضافة إلى كون النقود أداة للخيار بالنسبة للآلاف الأفراد، فبفضلها يتحصل الأفراد على دخولهم على شكل نقود، ويمكنهم بواسطتها إشباع رغبتهم بما تمثله من قوة شرائية تمنح حائزها القدرة على توزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة للاستهلاك من جهة وللدخار من جهة أخرى، ثم يمكن للأفراد بعد ذلك استخدام مدخراتهم في مرحلة لاحقة في مجالات الاستثمار المختلفة، ويمكنهم عن طريق النقود معرفة مستوى دخلهم الحقيقي من خلال مقارنة دخلهم النقدي مع المستوى العام للأسعار. ومن هنا تكون لديهم القدرة على اتخاذ قرار بشأن أولوية الإشباع في ضوء هذا الدخل من بين مختلف السلع والخدمات المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق التخصص وتقسيم العمل في المجتمع، الأمر الذي يساعد النقود على أداء وظائفها بشكل أفضل^{١٥١}.

رابعاً: الوظائف الديناميكية للنقود

■ النقود كوسيلة لتوزيع الدخل (الثروة) بعمل الخير

يسعى علم الاقتصاد الإسلامي إلى استخدام النقود كوسيلة لتوزيع الدخل (الثروة) عن طريق وسائل كفيلة بين المجتمع وعدم تركيزها بأيادي قليلة، وهذا يحقق الرفاهية الاقتصادية للجميع، وعلى الأقل تحقيق الحد الأدنى من الرخاء لفئات الدخل المحدود، ومن أهم هذه الوسائل هي (الزكاة).

^{١٥٠} جمال بن دعاس. (٢٠٠٧م). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٢٩.

^{١٥١} نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص ٣٤٧.

إذ تشير الزكاة في الاقتصاد الإسلامي إلى: التزام مالي، نقداً أو عيناً، مفروضاً على المال حتى مضي عام عليها، وهي تختلف عن الضرائب بخلودها واستمراريتها واستقرار معدلاتها، فهي تطبيق التوازن المستديم^{١٥٢}.

ففي اقتصادنا المعاصر، تتوافق الزكاة مع ضريبة الدخل المفروضة على مداخيل الأفراد في المجتمع بعد تجاوزها حد معين، وهو النصاب الذي يبدأ بعده فرض الزكاة (الضريبة) التي هي حصة تقديرية من المال تُفرض على المورد الاقتصادي الناتج عن عمل زراعي أو منتج الزكاة صناعي أو تجتري أو خدمي، وتفرض الزكاة على الشيء نفسه أو على العين مصدر الربح المتحقق عند استثماره، كرأس المال العقاري أو الصناعي أو التجاري^{١٥٣}. والزكاة تعني الصدقة، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾^{١٥٤}. وقال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^{١٥٥}، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾^{١٥٦}.

فمنع الإسلام من اكتناز النقد وذلك عن طريق فرض ضريبة الزكاة على النقد، الذي يكون على الصور التالية^{١٥٧}:

١. النقد المجمع بصورة تكرر في كل عام حتى تستوعب النقد المكتنز كله تقريباً إذا طال اكتنازه عدة سنين، ولهذا يعتبر القرآن الكريم اكتناز الذهب والفضة جريمة يعاقب عليها بالنار، لان الاكتناز يعني بطبيعة الحال التخلف عن أداء الضريبة الواجبة شرعاً والتي لا تفسح مجالاً امام النقد للمجتمع.
٢. الخراج: هو ما يؤخذ عن الأرض من غلة أو زرع عينا أو نقداً.
٣. الجزية: قال تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^{١٥٨}.
٤. العُشْر.
٥. الخُمس.

^{١٥٢} صقر محمد محمد. (١٩٨٧م). الاقتصاد الإسلامي: مفاهيم ومركزات (قراءات في الاقتصاد الإسلامي). جدة: جامعة الملك عبد العزيز. ص ٥١.

^{١٥٣} علي شنشول جمالي. (٢٠٠٩م). دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (٢٢)، الصفحات ١-١٧. ص ٤.

^{١٥٤} سورة البقرة [الآية: ٢٦٧].

^{١٥٥} سورة النور [الآية: ٥٦].

^{١٥٦} سورة البقرة [الآية: ١٩٥].

^{١٥٧} علي شنشول جمالي. (٢٠٠٩م). دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق. ص ٤-٥.

^{١٥٨} سورة التوبة [الآية: ٢٩].

٦. مكوس المبيعات.
٧. الميراث: قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۖ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^{١٥٩}.
٨. الكفارات: وهي التي تدفع نقدا كفاية الاخطاء والحلف باليمين والظهار وفي مناسبات معصية الله تعالى في الحج.
٩. الصدقات: قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^{١٦٠}.
- **الطلب على النقود غير الفعال (الأغراض المضاربة والاستثمار)**

تشير المضاربة في الفقه الاسلامي الى: دفع المال الى من يتجر فيه والحصول بجزء من ريعه وهي عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب للآخر، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^{١٦١}، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾^{١٦٢}.

فالمضاربة في الفقه الاسلامي هو اتفاق او عقد بين طرفين الاوّل صاحب راس المال يقدمه ليعمل فيه اخر ويستثمره على ان يكون الربح بينهما بحصة شائعة منه في الجملة على ان يكون المال من شخص والعمل من شخص اخر وفي حالة استثمار النقود في التجارة، وجب نصاب الزكاة. أما بالنسبة للطلب على النقود لغرض المضاربة في سوق الأوراق المالية في المجتمع الإسلامي، فيعتمد ذلك على: (معدل الأرباح) المرتبط بنسبة الأرباح السائدة في الأنشطة الاستثمارية المتاحة في المعدل المتوقع لهذه الأرباح في المستقبل، مع مراعاة إمكانية حدوث انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود. فإذا كان معدل الربح السائد في الأنشطة الاستثمارية المتاحة مرتفعاً جداً وكانت التوقعات بتوزيعات أرباح مستقبلية منخفضة، فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة يصل إلى الحد الأدنى وقد يكون صفرًا، ولكن كلما كانت التوقعات المستقبلية أكثر تفاؤلاً ونسبة معدل الأرباح السائد في الأنشطة الاستثمارية المتاحة إلى المعدل المتوقع لأرباح الأسهم أقل من الواحد الصحيح، كلما ازداد، ويمكن استثمار الأموال مجاناً، وهذا يسمى بالاقتصاد الإسلامي (بالعارية)^{١٦٣}، دون أخذ أي ثمن عليه (فائدة)، بشرط أن يكون المال من شخص والعمل من شخص آخر، وعلى أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق والخسارة على صاحب رأس المال. والمرابحة بالربح أي البيع بالإضافة إلى السعر الأول بمشاريع زراعية وصناعية وخدمية في مجالات التعليم والصحة والطرق والنقل والتجارة والسياحة وعمليات

^{١٥٩}سورة النساء [الآية: ٧].

^{١٦٠}سورة التوبة [الآية: ١٠٣].

^{١٦١}سورة المائدة [الآية: ١].

^{١٦٢}سورة البقرة [الآية ١٨٨].

^{١٦٣}الخوني الموسوي. (١٩٧٠م). المسائل المنتخبة. دار الاندلس. ص ٢٤٠.

المقاولات والسكن وشراء بيع الذهب، وبيع وشراء السندات والحوالات الداخلية والخارجية وتحصيل الفواتير والتأمين على الحياة والسلع والمحاصيل الزراعية والمال والسيارات وشراء العملات الأجنبية والأسهم وتمويل المشاريع الصدفات مثل بناء المدارس والمستشفيات والمساجد والطرق. ويتوقف الطلب على النقود لغرض المضاربة في سوق الأوراق المالية في المجتمع الإسلامي، على عاملين هما: نوع الأوراق المتعامل فيها في السوق المالية وهي الاسهم والسندات، ومعدل الأرباح وهو مرتبط أيضا بنسبة معدل الأرباح السائدة في الأنشطة الاستثمارية المتاحة في المعدل المتوقع لهذه الأرباح في المستقبل^{١٦٤}..

وتزيد نسبة الاستثمار النقود بطرق مختلفة في المجتمع الإسلامي للأسباب التالية^{١٦٥}:

١. يوجد تعاون وتكامل اقتصادي في المجتمع الإسلامي للوصول الى حد الكفاية.
٢. يتسم المجتمع الإسلامي بالشرعية التي تتمثل في خلو النقود من الربا والعيوب الشرعية الأخرى.
٣. تقوى الله في المعاملات واتباع العمل والنصيحة.
٤. يحرم الاكتناف، وتعطيل المال عن التشغيل.
٥. يتضمن مزايا اقتصادية تتمثل بحشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشاريع الانتاجية، مما يعني معالجة الامراض الاقتصادية من الركود الاقتصادي والتضخم وسوء توزيع الثروة وهدر الموارد الاقتصادية
٦. يتضمن مزايا اجتماعية تتمثل بارتفاع فرص العمل وتشغيل العمال والفنيين وانتشار ظاهرة التكافل وعدالة توزيع العائد وزيادة عدد الملاك.
٧. حرم الله انتاج السلع والخدمات المحرمة والمكروهة كالخمور والمخدرات واللحوم المحرمة ووسائل اللهو والفجور والسكائر وانتاج الاسلحة المدمرة، وخدماتها.

خامسا: وظائف النقود الإسلامية المشتقة^{١٦٦}

■ دور النقود الإسلامية في التنمية الاجتماعية

للقود في الاقتصاد الإسلامي دور اجتماعي متميز في المجتمع بالإضافة الى دورها الاقتصادي، ويتمثل دورها الاجتماعي بالنواحي التالية: إنشاء المشاريع الانتاجية مما يساهم في توليد الدخل وتوفير السلع والخدمات وايجاد فرص عمل جديدة وتقليل الآثار التضخمية التي تصاحب تنفيذ المشروعات بين افراد المجتمع حيث النقود

^{١٦٤} علي شنشول جمالي. (٢٠٠٩م). دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد

الإسلامي. مرجع سابق. ص٦

^{١٦٥} نفس المرجع السابق. ص٧.

^{١٦٦} نفس المرجع السابق. ص١١.

الإسلامية هي استثمارية اجتماعية إنسانية، وتحقق رفاهية أفراد المجتمع وتوازنه وتكافله، وتقدم مختلف الخدمات وبغض النظر عن اعتبارات تحقق الأرباح في بعض الأحيان، كخدمات الماء والكهرباء والحدائق العامة، وتقدم كمساعدات وتبرعات مباشرة للجهات الخيرية ومساعدات مباشرة للفقراء والمعوزين من أفراد المجتمع ورصد جوائز للفائزين في البحوث العلمي. وغيرها من الفوائد الاجتماعية الأخرى.

■ دور النقود الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة^{١٦٧}

يمكن للنقود من خلال المصارف الإسلامية مواجهة الجوانب السلبية للعولمة في المجتمعات والتخلص من أخطارها التي تواجه اقتصاداتها، وذلك بتشجيع البنوك والمؤسسات الإسلامية وتهيئة المناخ المناسب لعملها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال تطبيق أنماط الاستثمار والتمويل المختلفة المتمثلة في المضاربة والمشاركة والمرابحة ومزاياها الاقتصادية والاجتماعية، والتأجير المنتهي بالتملك وغيرها من الاستثمارات الأخرى، والتخلص من الآثار السلبية للربا (الفائدة)، والمشاكل الاقتصادية. ودور النقود في التعامل معها ومعالجتها لمواجهة العولمة بشكل فعال يتم من خلال الاستثمارات المختلفة التي تعتمد على النقود والموارد البشرية الإسلامية، والاهتمام بموضوع الجودة وتبادل المعلومات النقدية والمصرفية والمالية، وتحسين الدول الإسلامية من الآثار السلبية للعولمة، وتنبيه أفراد المجتمع إليها وكبح جماح التضخم النقدي والركود وسوء توزيع الثروة وهدر الموارد الاقتصادية. وتقوم دعوة العولمة الإسلامية الى المساواة بين ابناء البشرية والتعامل معهم على اساس تبادل المنافع فيما بينهم قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا^{١٦٨} إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ^{١٦٩} إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ^{١٧٠}﴾.

■ دور النقود في الاقتصاد الإسلامي في محاربة التضخم النقدي

يبرز دور المال في الاقتصاد الإسلامي ومن خلال مصارفه في كبح جماح التضخم في سعيها الدائم لإيجاد بديل اقتصادي إسلامي في المعاملات المصرفية واستبداله ببدائل تعمل من خلال الاقتصاديات الإيجابية الهادفة إلى الربح السريع، فهي تعمل على تنمية القيم الخيرية والوعي بالإدخار وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز من خلال خلق العديد من القروض الاستثمارية التي تناسب الأفراد والمؤسسات المختلفة من خلال استقطاب الودائع واستثمارها بما يتناسب مع تقاليد ومعتقدات المجتمع الإسلامي وفق الشريعة الإسلامية ، كما أن المال يوازن بين عناصر الإنتاج لأنه يسعى لتحقيق العدالة في التوزيع من خلال إقامة المشاريع

^{١٦٧} علي شنشول جمالي. (٢٠٠٩م). دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية المشتقة في الاقتصاد

الإسلامي. مرجع سابق. ص ١١.

^{١٦٨} سورة الحجرات [الآية: ١٣].

الإنتاجية والاستثمارية، التي تعمل على خلق فرص عمل للمواطنين ، وذلك فيما يتعلق بالودائع الاستثمارية ، وبالتالي يمكن للمصارف الإسلامية معالجة التضخم النقدي، لأنها تستهدف من نشاطها إلى الإنتاج الحقيقي والعمل على زيادة الناتج القومي وزيادة الدخل الفردي دون التعامل مع النقود الكتابية لديها ، وخلق النقود ؛ لأن هدفها ليس الربح السريع على حساب أفراد المجتمع^{١٦٩}.

ولهذا من حق الدولة التدخل في خفض اسعار السلع والخدمات في حالة ارتفاع اسعارها لخدمة افراد المجتمع والاقتصاد الاسلامي حرم عملية (كسر النقود) بتقليص وزنها وإنقاص قيمتها وخلق النقود بدون غطاء، حيث يعاقب عليها الشرع بعقوبة (الافساد في الارض) لان ذلك سيؤدي الى اضعاف قدرتها الشرائية وبالتالي انخفاض كمية السلع المعتمد شرائها بنفس كمية النقد السابقة بما يؤدي ذلك الى ظهور معدلات التضخم النقدي^{١٧٠}.

المبحث الرابع: أسس وأهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: أسس السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

يُقصد بأسس السياسات النقدية في الإسلام: مجموعة التنظيمات الإسلامية التي تتعلق بالجانب النقدي وهي كالتالي:

■ **تنظيم الجهاز المصرفي**

في مرحلة لاحقة من تطور النقود، أنشأت الدولة الإسلامية ما عُرف ببيت صك النقود، وأصبحت هذه العملية إحدى مسؤولياتها في التمييز بين النقود الصافية والنقود الاحتياطية وتحديد وزنها ومراقبة تداولها؛ لمنع الاحتيال والحفاظ على الحقوق وتحقيق استقرار الأسعار^{١٧١}. وتعتبر هذه الوظيفة من أعمال سيادة الدولة التي لا يجوز لغيرها القيام بها. وتمتلك الدولة عملية سك النقود إلا أنها لا تملك المال نفسه في رأي بعض العلماء، وذهب البعض الآخر إلى ملكية الدولة لكل من سلطة السك والبنك المركزي الذي يصدر النقود^{١٧٢}.

■ **توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار**

ويكون ذلك بالاعتماد على نظام تقاسم الأرباح والخسائر بدلاً من نظام الفائدة^{١٧٣}.

■ **تنظيم عرض النقود**

^{١٦٩} الصدر محمد باقر، وآية الله الحسني. (٢٠٠٤م). اقتصادنا. طهران. ص ٤٠٨.
^{١٧٠} عبد الموجود عبد اللطيف السيد الصميدعي. (٢٠٠٢م). لفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدارس الإسلامية. بغداد: مطبعة أنوار دجلة. ص ٢٨.
^{١٧١} محمد نجاة الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. مرجع سابق. ص ٦٦.
^{١٧٢} عبد الرحمن يسري. (٢٠٠١م). قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك. مرجع سابق. ص ٤٩.
^{١٧٣} ابراهيم عبادة. (٢٠٠٨م). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. دار النفائس. ص ١٩-٢٠.

تشرف السلطات النقدية في الاقتصاد الإسلامي على البنوك وتتحكم في عملية توليد الأموال، وتتقاسم البنوك مكاسب هذه العملية من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ضبط عملية إصدار النقد لا يكون إلا لأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى الإضرار بقيم أو مكاسب البعض على حساب البعض الآخر^{١٧٤}.

من هنا فإن الفقهاء المسلمين كانوا يرون ثبات قيمة النقود؛ لأنها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم ومنهم: ابن القيم^{١٧٥} والغزالي والمقرئزي ابن عابدين، لذلك، من المهم جداً ألا يكون الإصدار لأسباب اقتصادية بحتة فقط، مثل حالة نمو الإنتاج، لذلك يجب على السلطات النقدية زيادة العرض النقدي بنفس معدل نمو الإنتاج، وهنا يخضع ما تولده البنوك التجارية للسياسة النقدية للدولة^{١٧٦}. وبذلك تكون كمية النقود في المجتمع متوافقة مع الاحتياجات الفعلية ولا يوجد مجال للتوسع النقدي يتجاوز متطلبات التوسع والنمو في الإنتاج، وتعمل هذه السياسة على تقليل حدوث التضخم وتعمل على زيادة تدفقات السلع في المجتمع الإسلامي^{١٧٧}.

■ ضوابط الطلب على النقود

يتفق الاقتصاد الإسلامي مع الأسلوب الكلاسيكي في موضوع حيادية النقود وأن هذه النقود عبارة عن ستر يتم من خلاله إجراء العمليات الاقتصادية؛ على عكس الفكر الكينزي، الذي ذهب في اتجاه آخر، حيث اعتبر أن هناك ثلاثة دوافع للطلب على النقود، وهي: الطلب على المعاملات وله علاقة مباشرة (طردية) بالدخل، والطلب على الاحتياطات وهو مرتبط بعلاقة مباشرة مع الدخل، والطلب على المضاربة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة^{١٧٨}.

ثانياً: أهداف السياسات النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي

بشكل عام، تهدف السياسات النقدية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، وهي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي^{١٧٩}، والحفاظ على مستوى عالٍ من العمالة، والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

^{١٧٤} محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٧م). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الازمات وتحقيق التقدم. مرجع سابق. ص ٣٨٣-٣٨٤.

^{١٧٥} شمس الدين بن القيم الجوزية. (١٩٩٣م). أعلام الموقعين عن رب العالمين. مرجع سابق. ص ١٧٥.

^{١٧٦} عبد الرحمن يسري. (٢٠٠١م). قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك. مرجع سابق. ص ٤٩.

^{١٧٧} سامي خليل. (٢٠٠٢م). اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٧٤٥.

^{١٧٨} محمد عمر شايرا. (١٩٩٠م). نحو نظام نقدي عادل، ط١. (سيد محمد سكر، المترجمون) المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ٢٤٩ وما بعدها.

^{١٧٩} فوزي عطوي. (٢٠٠٣م). المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، ط٢. منشورات الحلبي الحقوقية. ص ١١٣.

وتوفير التمويل اللازم لها^{١٨٠}. لذلك يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية التي يمكن تحقيقها في الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي^{١٨١}:

■ تحقيق الاستقلال النقدي

تعيش الدول النامية، بما فيها الدول الإسلامية، في وضع اقتصادي فاقد لمعالم سيادتها النقدية، كما تعاني من ازدواجية السوق النقدي، فهناك سوق رسمي يتم فيه تغطية معظم تعاملاتها بالنقود الوطنية، وهناك سوق موازية تعقد فيها صفقات مهمة بالعملة الأجنبية^{١٨٢}.

■ تحقيق الاستقرار النقدي

يعتبر استقرار قيمة النقود وتوازن عرض النقود مع الطلب عليها هدفا أساسيا خاصة في ظل نظام المشاركة المتساوية في الحقوق والواجبات وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم؛ لأن المنهج الإسلامي يقوم على العدل والأمانة في جميع المعاملات الإنسانية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، فقد قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾^{١٨٣}.

إذ يؤدي الاضطراب في قيمة النقود إلى اختلال وظيفتها الحسابية، وتصبح معياراً غير صحيح في المدفوعات المستقبلية والمركزية أيضاً، وتصبح مخزناً غير موثوق به للقيمة^{١٨٤}.

ومن هنا يبدأ تظالم الناس وشكواهم وخصوصاً في حالة انخفاض القوة الشرائية للنقود، يقول (د. شابرا) في هذا المجال: "ويُضعف التضخم فاعلية النظام النقدي، ويفرض على المجتمع كلفة للرفاهية، وهو كذلك يزيد من الاستهلاك ويقلل من الادخار، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويفسد القيم، ويعزز المضاربات على الأسعار على حساب النشاط الإنتاجي"^{١٨٥}. أما في حالة الاستقرار النقدي فإن الأمر يكون على العكس من ذلك تماماً.

■ ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية

يمكن أن تسهم إجراءات السياسة النقدية في تحقيق السيولة وضمان التمويل ضرورية لمشاريع التنمية من خلال التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، وتعبئة المدخرات واستخدامها بشكل صحيح لاستخدام الصيغ القانونية للمساعدة في

^{١٨٠} عبد المنعم السيد، ونزار العيسى. (٢٠٠٤م). النقود والمصارف والأسواق المالية. عمان: دار الحامد. ص ٣٥٩-٣٦١.

^{١٨١} نفس المرجع السابق. ص ٣٥٩-٣٦١.

^{١٨٢} صالح الصالحي. (٢٠٠١م). السياسة النقدية في الإسلام. دار الوفاء. ص ٢٠.

^{١٨٣} سورة الأعراف [الآية: ٨٥].

^{١٨٤} محمد عمر شابرا. (د.ت). النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. ص ٤.

^{١٨٥} محمد عمر شابرا. (١٩٩٠م). نحو نظام نقدي عادل. مرجع سابق. ص ٥٢.

ذلك، بما في ذلك المشاركة والمضاربة التي يمكن أن تكون أكثر كفاءة من حيث توفير التمويل اللازم الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي^{١٨٦}.

المبحث الخامس: البدائل الشرعية لأساليب السياسة النقدية التقليدية

أجمع الباحثون الإسلاميون^{١٨٧} الذين تعاملوا مع السياسة النقدية من خلال البحث والدراسة على أن سياسة إعادة الخصم المتمثلة في سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية، ويرجع ذلك إلى رفضهم المطلق لسعر الفائدة ومهما كانت فاعلية هذه السياسة النقدية وتأثيرها، فإنها غير مقبولة في اقتصاد إسلامي خال من الربا، بسبب النصوص القاطعة التي تحرم الربا، والبدل الإسلامي لهذه الأداة هو المشاركة في أرباح وخسائر استثمار الأموال بنسب يتفق عليها الشركاء أو المتعاقدون. وما يهنا هنا هو إيجاد أدوات للسياسة النقدية فعالة في التحكم في نمو عرض النقد، وتكون بديلاً شرعياً عن الأدوات التقليدية، ومن هنا فقد اقترح عدد من الباحثين أدوات لا تعتمد على سعر الفائدة وتعمل بشكل مستقل عنه. وفيما يلي عرض لهذه الأدوات:

أولاً: نسبة الأرباح الموزعة

لما كانت نسبة الأرباح مقسمة على الشركاء وفق التراضي؛ فإنه من غير الجائر شرعاً التدخل في تحديد هذه النسب كونها قائمة على قاعدة التراضي، ويعتقد بعض الباحثين^{١٨٨} أن السلطات النقدية الإسلامية الممثلة في البنك المركزي الإسلامي قد تؤثر على نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين أو ملاك الودائع الاستثمارية كبديل لسعر الفائدة، فعندما تزيد الدولة زيادة حجم طرق الدفع تزيد من معدل العائد الموزع على المدخرين أو المودعين الاستثماريين، كما أنها تزيد من نسبة الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة. وإذا كان المطلوب هو العكس لذلك، فإنه تقلل من عائد الأرباح الموزع في هذه الحالة؛ لأن نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء تشير إلى اتفاق بين الشركاء أنفسهم، والإسلام يبيح كل ما تم الاتفاق عليه بينهم بالتراضي، وما تفعله الدولة هنا هو التدخل بتحديد مجموع ما يوزع من الأرباح بين الشركاء على أساس النسب المتفق عليها بينهم، إذا كانت هناك مصلحة للمجتمع في ذلك وفقاً لقاعدة المصالح المرسله^{١٨٩} أو وفق مبدأ التسعير عند الضرورة.

^{١٨٦} صالح الصالحي. (٢٠٠١م). السياسة النقدية في الإسلام. مرجع سابق. ص ١٦-١٧ بتصرف.
^{١٨٧} وممن بحث في ذلك: محمد عمر شابرا. (د.ت). النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق. ومحمد عمر شابرا. (١٩٩٠م). نحو نظام نقدي عادل. مرجع سابق. وكذلك: محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٧م). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الازمات وتحقيق التقدم. مرجع سابق.

^{١٨٨} وممن تبني هذا الرأي: محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٧م). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الازمات وتحقيق التقدم. مرجع سابق. ومحمد نجاته الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. مرجع سابق.

^{١٨٩} محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٥م). الاقتصاد الإسلامي الكلي. دار البيان العربي. ص ٣٥٥.

وإذا كان المقصود بهذا الاقتراح أن يكون من حق البنك المركزي الإسلامي تحديد نسبة الأرباح بين مساهمي رأس المال وبين المضارب، فإن ذلك يشكل مخالفة صريحة للشريعة؛ إذ إنَّ تحديد هذه النسب بالتراضي في ضوء العرض والطلب والمنافسة الصحيحة. ولكن إذا كان الغرض من هذا الاقتراح هو التحكم في نسبة الأرباح الموزعة والأرباح غير الموزعة، فإنه قد ميز أحد الباحثين^{١٩٠} بين حصة المودعين الاستثماريين وحصة البنك، ويعتقد بالامتناع عن العبث بهما في الظروف العادية، حيث أنهما تتضمنان توزيعاً عادلاً للأرباح، بين المنظمين والمدخرين والوسطاء الماليين، وفي المقابل يسمح بإمكانية استخدام نسب المشاركة في الأرباح كأداة لتحقيق التوسع أو الانكماش في عرض النقد؛ حيث أن رفع نسبة الأرباح التي تدفع المودعين إيداعاً استثمارياً تزيد من هذه الودائع، مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية، والعكس يحدث في حالة خفض معدل الربح^{١٩١}. وهذا من شأنه زيادة قدرة البنوك على توفير أموال المضاربة مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقد، وكذلك فإن عملية خفض نسبة الأرباح المدفوعة في حسابات الاستثمار سيكون لها تأثير فعال لتحقيق الانكماش بقدر ما يقلل من الحجم من الودائع، بدون أن يكون للبنك فوائد احتياطية.

ومن الممكن أيضاً التحكم في نسبة الأرباح التي تجمعها البنوك على التمويل الذي تقدمه، حيث يمكن تخفيضها من أجل تحفيز الطلب على الأموال للمضاربة، ويمكن أيضاً رفعها من أجل تثبيد هذا الطلب وآلية عمل هذه الأداة تكون من خلال التحكم في نسبة المشاركة في الأرباح التي يأخذها المودعون ويرمز إليها (DRP)، ونسبة الأرباح التي تستوفىها البنوك على التمويل التي تقدمه ويرمز لها (BRP)، ففي حالة الانكماش يعمل البنك على رفع (DRP) وخفض نسبة (BRP)، وفي معالجة حالة التضخم يعمل البنك المركزي على خفض (DRP) ورفع نسبة (BRP)^{١٩٢}.

وقد تم انتقاد هذه الفكرة من قبل بعض الباحثين، لكن قام آخرين بتخريجها على أساس قاعدة المصالح المرسله، ويمكن للبنك المركزي تغيير حصة النسبة التي يدفعها من الأرباح التي يدفعها لحاملي شهادات الودائع المركزية، وهذه تعد بديلاً فعالاً لسعر الخصم التقليدي، كما يمكن للبنك المركزي التدخل في النسب التي تستوفى بعمليات

^{١٩٠} محمد نجاته الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. مرجع سابق. ص ٥٣.

^{١٩١} نفس المرجع السابق. ص ٥٣.

^{١٩٢} نفس المرجع السابق. ص ٥٣.

المربحة أو التأجير أو بيع السلم، ويجب أن يترك تحديدها للسوق إلا أن للضرورة أحكامها بالقياس على التسعير^{١٩٣}.

ثانياً: إجراءات الرقابة الكمية

وتشمل هذه الإجراءات ثلاث أدوات وهي: نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة النقدية وشراء شهادات الودائع المركزية أو الأوراق المالية الأخرى الخالية من الربا^{١٩٤}، فالأداتين الأولى والثانية هما نفسهما كما تكونان في البنوك التقليدية، إذ إن رفع نسبة الاحتياطي يشكل أداة للانكماش في الائتمان، في حين أن تقليل هذه النسبة سيكون أداة لتوسيع الائتمان.

أما السيولة النقدية فإنها عبارة عن نسبة أو مقدار معين من الودائع التي تلتزم بها البنوك التجارية من خلال إبقائها في شكل نقد سائل لديها، وبالتالي فإن التعديل في نسبة السيولة النقدية لدى البنوك له نفس التأثير الناتج عن التعديل في نسبة الاحتياطي النقدي، فهما مترابطتين، وقد تحتفظ البنوك بأدوات مالية يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد سائل عن طريق البيع في السوق المالية وهي جزء من الاحتياطي القانوني.

وقد لا تكون نسبة الاحتياطي النقدي موحدة لجميع البنوك في بلد واحد، إذ يمكن أخذ الموقع والحجم ومعدل دوران الودائع وحجم العمليات المنفذة في الاعتبار عند تحديد هذه النسب، ويمكن التأكيد على فعالية هذه الأداة كوسيلة من وسائل الرقابة الانتقائية للائتمان، خاصة في أقل البلدان نمواً التي تعاني من عمليات السوق المفتوحة المحدودة. أما بالنسبة لعمليات بيع وشراء الودائع المركزية أو أي أوراق خالية من الربا وقابلة للتداول، فعندما ترغب البنوك المركزية في توسيع الائتمان المصرفي^{١٩٥}، فباستطاعتها حقن النظام بمزيد من السيولة النقدية عن طريق شراء الأوراق المالية المملوكة للأفراد والمؤسسات، ولكن عندما تريد تحقيق انكماش ائتماني مصرفي، فإنها تقوم بسحب السيولة النقدية من الجهاز المصرفي من خلال بيع الأوراق المالية التي تحتفظ بها، أو عن طريق البحث عن أوراق لهذا الغرض، وينصح باستخدام هذه الأداة بشكل ضئيل دون إسراف، ويستحسن استخدام هذه الأداة على شهادات الودائع المركزية باستثناء الأوراق المالية الأخرى حتى لا تتأثر

^{١٩٣} إبراهيم عبد الحليم عبادة. (٢٠١١م). السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي. الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل (الصفحات ١-٢٣). الجزائر: المركز الجامعي بغرداية. ص ١٥.

^{١٩٤} نفس المرجع السابق. ص ١٥.

^{١٩٥} يرى بعض الباحثين أنه يمكن للبنوك التجارية في ظل الاقتصاد الإسلامي أن تقوم بتوليد النقود عن طريق الائتمان القائم على فكرة المشاركة إلا أنها لا تنفرد وحدها بحصيلة ذلك بل تشاركها الدولة ممثلة في البنك المركزي ويرى البعض بأن المودعين والمنظمين يشاركون كذلك.

أسعارها، وهو عكس ما هو مطلوب من هذا المبدأ، حيث أن أسعار شهادات الاستثمار تعكس الحالة التي تكون فيها قطاعات الإنتاج^{١٩٦}.

ثالثاً: الاحتياطي المعادل لـ (١٠٠%)

يستند هذا الاقتراح^{١٩٧} على حرمان البنوك التجارية من إصدار أموال الائتمان (نقود الودائع) من أجل التحكم في عرض النقود داخل الاقتصاد، ومع ذلك، فقد جعل هذا الاقتراح الحق لمؤسسة تسمى صندوق الزكاة في إصدار الائتمان ضمن قدرة الصندوق المتمثلة في أموال الزكاة التي ترد للصندوق كل عام وهي أموال يمكن تقديرها مقدماً. وهكذا فإن صندوق الزكاة يتبع منح الائتمان على أساس موارده حسب إمكانياته وطاقاته المحدودة، وبالتالي بحسب هذا الرأي، فإن حجم الأموال في المجتمع لن يزيد، ولن يؤدي الأمر إلى زيادة الأسعار والاتجاه نحو التضخم.

ويمكن القول إن صندوق الزكاة في الإسلام له وظيفة مختلفة تماماً عن الدور الذي رشحه له مقدم الطلب. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة أموال الزكاة مقيدة من وجهة النظر الشرعية، فهي حق بالنسبة لبنود معينة لا يمكن تأجيلها لمن يستحقها، فكيف يمكن إقراضها واستثمارها، كما أن مسألة التحكم في مسألة ضبط كمية النقود في الاقتصاد لا تعني تحديد كميتها، بل تعني ضبط نموها بما يتماشى مع نمو الإنتاج، كما ذكر أعلاه.

رابعاً: استخدام نسب الإقراض وإعادة الاستثمار

يُقصد بنسبة الإقراض: النسبة التي تستبدها البنوك التجارية من ودائعها تحت الطلب للقروض قصيرة الأجل على أساس آخر بخلاف الفوائد وعلى نطاق صغير (قروض حسنة)، وتقدم السلطات النقدية ضمانات لسداد مبلغ الأموال المقترضة، وتعويضاً عن ذلك، يُسمح للبنوك التجارية باستخدام الرصيد المتبقي من الودائع تحت الطلب بعد الوفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني في عمليات الاستثمار للحصول على الربح.

أما معدل إعادة الاستثمار، فهو نسبة مئوية معينة من جميع قروض البنوك القائمة على غير أساس الفائدة، والتي يكون البنك المركزي على استعداد لإقراضها بدون فوائد، فهاتان النسبتان كلاًهما وأي منهما يمكن أن تستعمل كأداة فعالة للتحكم في الائتمان، ويكون التغيير في نسبة الإقراض له تأثير مباشر على حجم قروض البنك، في حين أن التغيير في نسبة إعادة الاستثمار له تأثير على الأساس النقدي للبنوك، مما يؤثر بشكل غير مباشر على حجم أموالها.

^{١٩٦} محمد نجاته الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. مرجع سابق. ص٩٦.

^{١٩٧} وقد هذا الاقتراح: عدنان خالد التركماني. (١٩٨٨م). السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. مرجع سابق. ص٢٥٨.

خامساً: تغيير نسبة نقدية الزكاة

المقصود بهذه الأداة المقترحة من أحد الباحثين^{١٩٨} أنه على ولي الأمر تحصيل الزكاة نقداً في ظروف اقتصادية معينة ويمكنه جمعها أعياناً في ظروف اقتصادية أخرى، وربما يوجد في مذهب فقهاء الحنفية وبعض الفقهاء المالكية والرواية الثانية في مذهب الإمام أحمد وبعض الفقهاء الشافعيين سند شرعي لهذا الاقتراح، مفاده أن ولي الأمر يستطيع تحصيل الزكاة نقداً بدلاً من العين، أما آلية عمل هذه الأداة فهي على النحو التالي: ففي حالة حدوث تضخم، يمكن لولي الأمر تحصيل الزكاة نقداً عن جميع أموال الزكاة، وفي هذه الحالة يمكن للولي أن يحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوزع الزكاة على المستحقين على شكل سلع عينية، ومن المعروف أن الطلب على هذه السلع العينية سيؤدي إلى زيادة إنتاجها وإذا زاد الإنتاج ستخفض الأسعار وهذا يساهم في الحد من التضخم. وفي حالة الانكماش يأخذ الولي الزكاة على شكل بضائع عينية ويوزعها على المحتاجين على شكل نقود سائلة مما يساعد على وجود السيولة النقدية مما يؤدي إلى تقليل الانكماش الذي يعاني منه الاقتصاد، وهذا الاقتراح فعال في حالة الركود، حيث تؤخذ الزكاة على أنها سلع، مما يقلل من مشكلة نقص السيولة على دافعها^{١٩٩}.

سادساً: أساليب كمية أخرى

يقترح أحد الباحثين^{٢٠٠} مجموعة أخرى من الأساليب الكمية لضبط الائتمان كونه داعماً لسياسة الرصيد النقدي التي تدعم عملية توليد النقود المصرفية في البنوك التجارية إلا أنه يرفض التعامل الربوي ويقترح مجموعة سياسات لضبط عملية الائتمان يمكن إجمالها فيما يلي:

- أ. تحديد الائتمان المقدم من البنك بنسبة رأسماله: وبحسب الباحث، فإنه: "من الممكن استخدام هذه السياسة إذا دعت الضرورة لذلك في اقتصاد إسلامي شريطة أن يخلو الاقتراض من الفائدة كما انه يمكن تعديلها وجعلها تقوم على تحديد التمويل المقدم للبنك مشروعات الاستثمار وبنسبة من رأسماله بما يتفق مع ظروف الاقتصاد، ويتمشى مع دور البنك في المجتمعات الإسلامية التي يقل فيها النشاط الاقتراضي كما سبق، ويتركز نشاط البنوك فيها على الاستثمار"^{٢٠١}.
- ب. تحديد الودائع لدى البنك بما يتناسب مع رأسماله: تعني هذه السياسة أن البنك لا يحتفظ بها مع الودائع التي تتجاوز نسبة معينة من رأسماله واحتياطياته وأكثر من

^{١٩٨} نفس المرجع السابق. ص ٢٦١-٢٦٣.

^{١٩٩} منذر حقف. (١٩٩٩م). السياسات المالية دورها ووظائفها في الاقتصاد الإسلامي، ط ١. دمشق: دار الفكر. ص ٣٨-٣٩.

^{٢٠٠} محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٥م). الاقتصاد الإسلامي الكلي. مرجع سابق. ص ٣٦٦.

^{٢٠١} نفس المرجع السابق. ص ٣٦٦.

ذلك، يتعين على البنك استخدامه في شراء السندات الحكومية بدون فوائد أو الإيداع لدى البنك المركزي، وهي تفيد في الحد من قدرة البنوك على الائتمان والتمويل في حالات التوسع النقدي والتضخم.

ت. تقييد الافتراض من البنك المركزي: حيث يحدد البنك المركزي حصصاً معينة لكل بنك تجاري، اعتماداً على رأسماله واحتياطياته، وهنا يتم الرد على نفس الانتقادات الموجهة لسياسة سعر الفائدة وإمكانيات أخرى لتوفير الموارد النقدية خارج إدارة البنك المركزي، وفي الاقتصاد غير الربوي، تسمح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية بتحقيق هذه السيطرة^{٢٠٢}.

سابعا: الأساليب الكيفية أو النوعية

تعتمد هذه الأساليب على التحكم في أنواع معينة من الاستثمارات، مثل تشجيع التمويل الإنتاجي، والتميز بين أنواع الاستثمار، والتميز في التسهيلات المقدمة بين مشروع وآخر وفقاً لأهداف السياسة النقدية، وفي ضوء المشاركة وأساليب الاستثمار الإسلامية التي يشترك فيها المنتجون والممولون في رسم خطط الاستثمار والإنتاج^{٢٠٣}، يمكن أن تحقق هذه السياسات مزيداً من النجاح لأنها موجهة أساساً نحو التأثير في الاستثمارات في قطاعات معينة؛ إذ يمكن تشجيع الاستثمار في القطاعات أو تقييده في القطاعات المطلوبة على أساس إتاحة التمويل للاستثمار فيها أو تقييده على أساس المشاركة أو التأجير أو أي استثمار آخر مسموح به. ويمكن أن يكون للبنك المركزي الإسلامي كذلك سلطة كاملة في التأثير على أنماط وأشكال الاستثمار، من خلال وضع سقف لتمويل المرابحة أو التأجير، ويمكن مطالبة البنوك باستخدام المضاربة إلى حد معين، أي وضع حد أدنى^{٢٠٤}. ومن الممكن أيضاً التأثير على إنفاق المستهلك، حيث أنه من الممكن تسهيل سبل الأفراد لشراء هذه السلعة ويمكن تقييدها، وتتم عمليات التيسير ببيعها من خلال البيع الأجل مع تسهيل شروط البيع من حيث الثمن والفترة الزمنية وقيمة الأقساط الشهرية وقيمة مقدم الثمن وعلى العكس في حالة التقييد^{٢٠٥}.

^{٢٠٢} نفس المرجع السابق. ص ٣٦٦-٣٦٧.

^{٢٠٣} أميرة مشهور. (١٩٩١م). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ط١. القاهرة: مكتبة مدبولي. ص ٢٨٦ وما بعدها.

^{٢٠٤} محمد نجاته الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. مرجع سابق. ص ٥٨.

^{٢٠٥} محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٥م). الاقتصاد الإسلامي الكلي. مرجع سابق. ص ٣٦٩.

ثامنا: الأساليب المساعدة

وهي إحدى الطرق التقليدية ويمكن اتباعها من خلال زيادة فعالية الأدوات المقترحة سابقاً، وهي^{٢٠٦}:

■ **الإقناع:** وهو محاولة البنك المركزي الإسلامي لإقناع البنوك بما يجب عليها اتباعه لمواجهة مشاكل الاقتصاد، وما يجب عليها فعله في هذا الصدد. وربما كانت هذه الطريقة أكثر فعالية في النظام الاقتصادي والإسلامي أكثر من النظام الرأسمالي، وذلك لاعتبارات عقديّة وأخلاقية.

■ **التعليمات:** هي التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الإسلامي والتي تُلزم بها البنوك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع الإسلامي، بل يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية.

■ **الإشراف:** يتم من خلال الإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الإسلامي للبنوك، وهذا الإجراء هو سمة ضرورية للنظام المصرفي الإسلامي.

■ **الجزاءات (الغرامات):** وهي آخر تدبير يستخدمه البنك المركزي الإسلامي لضمان تنفيذ السياسات النقدية، ولكن هذه الجزاءات يجب ألا تشمل مخالفات شرعية مثل تحميل البنك المخالف سعر فائدة على قروضه من البنك المركزي، بل يجب وضع جزاءات تتفق مع أحكام الشريعة، وإن الأساليب الكيفية أو النوعية والأساليب المساعدة تعد أكثر قبولاً إسلامياً بل يمكن صياغتها بحيث لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة:

تشير النقود إلى سائر المسكوكات المعدنية الأخرى وما في حكمها من الأوراق النقدية. وهي تشمل بذلك الفلوس والأوراق النقدية والعملات على اختلاف أشكالها. أما الفلوس فهي عملات معدنية مصنوعة من غير الذهب والفضة كالنحاس وما شابه تستخدم في تسهيل التعاملات ذات القيم المتدنية. وقد كان تعريف النقود موضع خلاف بالنسبة للفقهاء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي؛ بسبب الاختلاف في الطريقة التي يُنظر إليها في ماهية النقود إسلامياً.

ولقد استخدم فقهاء الدين الإسلامي مصطلح النقود بكثرة دون إضافتها إلى نوع من النقود كقولهم نقود الفضة أو الذهب. كما استخدموا مصطلح الأسعار (الأثمان) مع مصطلح النقود، وهم يشيرون بهذه الكلمة إلى العملات الذهبية والفضية، وكان القرآن الكريم أكثر دقة في تحديد مدد استخدام النقود من بقية المراجع التاريخية، وتعتبر النقود ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الإسلامي؛ كونها تمثل وسيطاً اجتماعياً مرتبطاً بالاقتصاد البديل، لذا اعتبرها الفقهاء ذات وظيفة أدائية.

^{٢٠٦} صالح الصالحي. (٢٠٠١م). السياسة النقدية في الإسلام. مرجع سابق. ص ٤٧-٤٨.

وتتمثل وظائف النقود وفقا للاقتصاد الإسلامي في: الوظائف الأصلية للنقود، والوظائف المشتقة التي تعتبر امتدادا للوظائف الأصلية، والوظائف الاقتصادية، والوظائف الديناميكية بالإضافة إلى وظائف النقود الإسلامية المشتقة (الأخرى). وتشير أسس السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي إلى مجموعة التنظيمات الإسلامية التي تتعلق بالجانب النقدي، والتي تنقسم إلى: تنظيم الجهاز المصرفي، وتوفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتنظيم عرض النقود، بالإضافة إلى الضوابط التي وضعها الاقتصاد الإسلامي في مسألة الطلب على النقود. وتمثلت أهداف السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي بشكل رئيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على مستوى عالٍ من العمالة، والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التمويل اللازم لها (أو ضمان السيولة النقدية اللازمة لتمويل التنمية). واقتراح مجموعة من الباحثين الاقتصاديين مجموعة من الأدوات الاقتصادية أو بدائل شرعية لأساليب السياسة النقدية التقليدية التي لا تعتمد على سعر الفائدة؛ بسبب رفضهم لسعر الفائدة، وتمثلت هذه البدائل فيما يلي: نسبة الأرباح الموزعة، وإجراءات الرقابة الكمية، والاحتياطي المعادل لـ (١٠٠%)، واستخدام نسب الإقراض وإعادة الاستثمار، وتغيير نسبة نقدية الزكاة، واستخدام أساليب كمية أخرى، واستخدام الأساليب الكيفية أو النوعية بالإضافة إلى استخدام الأساليب المساعدة.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

الكتب العلمية

أبادي مجد الدين الفيروز. (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). القاموس المحيط، ج ١. دمشق: مكتبة النووي.

ابراهيم عبادة. (٢٠٠٨م). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. دار النفائس.
ابن تيمية. (١٣٨٢م). مجموع الفتاوى، ط ١ (المجلد ١٩، ٣٩). الرياض: مطابع الرياض.

ابن رشد. (١٣٣٣هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. استنبول: دار الخلافة العلية - مطبعة أحمد كامل.

ابن عابدين. (١٩٦٦م). حاشية ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، ج ٤، ط ٢. القاهرة: شركة ومكتبة البابي الحلبي وأولاده.

ابن فارس. (١٩٧٢م). معجم مقاييس اللغة. (عبد السلام هارون، المحرر) مصر: مكتبة مصطفى الحلبي.

أبو حامد الغزالي. (١٩٧٥م). إحياء علوم الدين، ج ١٢، ط ١ (المجلد ٤). بيروت: دار الفكر.

أبو حامد الغزالي. (١٩٩١م). إحياء علوم الدين، ج ٣، ط ١. الجزائر: دار الثقافة.
أبو حامد الغزالي. (٢٠٠٤م). إحياء علوم الدين، ج ٤، ط ١. (محمد تامر، المحرر) القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

أحمد الطوخي. (١٩٩٧م). مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

أحمد بن تيمية. (١٣٨٩هـ). مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية. الرباط: مكتبة المعارف.

أحمد بن خالد السلاوي الناصري. (د.ت). الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، ج ١، ج ٨. الدار البيضاء: دار الكتاب.

أحمد بن علي الفلقشندي. (١٩٦٣م). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. جمهورية مصر العربية: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

أحمد بن نصر الدواوي المالكي. (١٤٢٩هـ). كتاب الأموال. (رضا سالم شحادة، المحرر) دار الكتب العلمية.

- أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن. (٢٠٠٠م). النقود والتوازن الاقتصادي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- إكرام حداد، ومشهور هذلول. (٢٠٠٨م). النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري. دار وائل للنشر.
- أميرة مشهور. (١٩٩١م). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ط١. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- بطرس البستاني. (١٩٨٧م). دائرة المعارف، ج٨، ج١٠. بيروت: مطبعة بيروت.
- تقي الدين أحمد بن علي المقرئ. (١٩٦٧م). النقود الإسلامية، ط٥. (محمد السيد علي النجف، المحرر) منشورات المكتبة الحيدرية.
- جمال الدين ابن منظور. (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م). لسان العرب (المجلد ٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- جمال بن دعاس. (٢٠٠٧م). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- جون كينيث جالبريث. (٢٠٠٠م). تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- الخوني الموسوي. (١٩٧٠م). المسائل المنتخبة. دار الاندلس.
- رفيق يونس المصري. (٢٠٠١م). الإسلام والنقود. دمشق: دار المكتبي.
- زينب عوض الله، واسامة محمد الفولي. (٢٠٠٣م). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية.
- سامي خليل. (٢٠٠٢م). اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية.
- سليمان بن الأشعث السجستاني. (١٤٣٠ - ٢٠٠٩). سنن أبي داود، ج٢، ط١، باب في قول النبي المكيال مكيال المدينة. (شعيب الأرنؤوط وآخرون، المحرر) دار الرسالة العالمية.
- شمس الدين السرخسي. (١٤٠٩ - ١٩٨٩). المبسوط. بيروت: دار المعرفة.
- شمس الدين بن القيم الجوزية. (١٩٩٣م). أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٢، ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- شهاب الدين ابن حجر. (د.ت). فتح الباري في شرح صحيح البخاري. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- صالح الصالحي. (٢٠٠١م). السياسة النقدية في الإسلام. دار الوفاء.

- صالح مفتاح. (٢٠٠٥م). النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الصدر محمد باقر، وآية الله الحسنی. (٢٠٠٤م). اقتصادنا. طهران.
- صقر محمد محمد. (١٩٨٧م). الاقتصاد الإسلامي: مفاهيم ومرتكزات (قراءات في الاقتصاد الإسلامي). جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- عبد الرحمن بن خلدون. (١٩٩٦م). المقدمة، ج٢، ط٢. مؤسسة الكتب الثقافية.
- عبد الرحمن فهمي. (١٩٦٥م). موسوعة النقود العربية وعلم النميات (فجر السكة العربية). القاهرة: دن.
- عبد الرحمن يسري. (٢٠٠١م). قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك. الدار الجامعية.
- عبد العزيز الدوري. (١٩٩٥م). تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المجيد بن عبد الله ابن عبدون. (١٩٥٥م). ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب. (ليفي بروفنسال، المحرر) القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية.
- عبد المنعم السيد، ونزار العيسى. (٢٠٠٤م). النقود والمصارف والأسواق المالية. عمان: دار الحامد.
- عبد الموجود عبد اللطيف السيد الصميدعي. (٢٠٠٢م). لفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدارس الإسلامية. بغداد: مطبعة أنوار دجلة.
- عدنان خالد التركماني. (١٩٨٨م). السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. الأردن: مؤسسة الرسالة.
- علي بن محمد بن حبيب الماوردي. (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). الرتبة في طلب الحسبة. الكويت: بنك الكويت الصناعي.
- فؤاد عبد الله العمر. (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- فوزي عطوي. (٢٠٠٣م). المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، ط٢. منشورات الحلبي الحقوقية.
- القاسم بن سلام أبو عبيد. (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). الأموال، ط١. (محمد عمارة، المحرر) دار الشروق - البنك الصناعي.

- مالك بن أنس الأصبحي. (١٤٢٥ هـ). المدونة الكبرى، ج ٣. بيروت: دار صادر.
- ماير توماس، وآخرون. (٢٠٠٢م). النقود والبنوك والاقتصاد. (أحمد بليح، المحرر، وأحمد عبد الخالق، المترجمون) الرياض: دار المريخ.
- محمد المبارك. (د.ت). نظام الاسلام والاقتصاد. بيروت: دار الفكر.
- محمد بن أحمد بن رشد. (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م). فتاوى ابن رشد. (المختار بن طاهر التليبي، المحرر) دار الغرب الإسلامي.
- محمد بن الجزري ابن الأثير. (١٣٨٣ - ١٩٦٣). النهاية في غريب الحديث، ط ١. (طاهر احمد الزاوي، المحرر) الحلبي.
- محمد بن محمد بن أحمد ابن الاخوة. (د.ت). معالم القرية في أحاكم الحسبة. القاهرة: مكتبة المتنبلي.
- محمد زكي شافعي. (١٩٨٢م). مقدمة في النقود والبنوك. دار النهضة العربية.
- محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٥م). الاقتصاد الاسلامي الكلي. دار البيان العربي.
- محمد عبد المنعم عفر. (١٩٨٧م). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الازمات وتحقيق التقدم. القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- محمد عمر شابران. (١٩٩٠م). نحو نظام نقدي عادل، ط ١. (سيد محمد سكر، المترجمون) المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمد عمر شابران. (د.ت). النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- محمد ناصر الألباني. (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، ط ٣. المكتب الإسلامي.
- محمد نجاته الله صديقي. (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م). تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (نقود وبنوك)، ط ١. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- محمد نجاته الله صديقي. (١٩٨٩م). البنوك المركزية في إطار العمل الإسلامي. عمان: المجتمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية- مؤسسة آل البيت.
- محمد يوسف كمال. (١٩٩٣م). فقه الاقتصاد النقدي، ط ١. الرياض: دار الهداية.
- محمود بن عمر الزمخشري. (١٩٨٣م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٢، ط ١. بيروت: دار الفكر.

- محيي الدين يحيي بن حزام النووي. (د.ت). صحيح مسلم بشرح النووي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (٢٠٠٢م). صحيح مسلم، ط١. بيروت: دار ابن حزم.
- منذر قحف. (١٩٩٩م). السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، ط١. دمشق: دار الفكر.
- الموسوعة العربية العالمية، ج١٦، ج٣٠. (١٩٩٦م). الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- موسى آدم عيسى. (١٩٩٣م). آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، ط١. جدة: مجموعة دله البركة - إدارة التطوير والبحوث - قسم الدراسات والبحوث الشرعية.
- ناهض عبد الرزاق. (د.ت). دفتر المسكوكات، ط١. بغداد: جامعة بغداد.
- نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري. (د.ت). تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج٢. دار الكتب العلمية.
- النووي. (١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م). صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، ج١١، ط١. المطبعة المصرية بالأزهر.
- هبة الزحيلي. (٢٠٠٢م). المعاملات المالية المعاصرة، ط١. دمشق: دن.
- وليد مصطفى الشاليش. (٢٠١١م). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- يوسف بن تغري بردي. (٢٠١٠م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٤، ج١٧. (محمد حسين شمس الدين، المحرر) القاهرة، مصر: دار المعارف.
- الرسائل والأبحاث العلمية**
- ابراهيم عبد الحليم عبادة. (٢٠١١م). السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي. الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل (الصفحات ١-٢٣).
- الجزائر: المركز الجامعي بغرداية.
- صالح ابن قريّة. (١٩٩٦م). المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد الله لسبط. (٢٠٠٧م). النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

موسى آدم عيسى. (١٩٩٠م). التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الإسلامي: دراسة نظرية مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المجلات والدوريات

عامر يوسف العتوم. (٢٠١٨). خلق النقود: دراسة تحليلية من منظور اقتصادي إسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون، ٦، الصفحات ٤٦٣١-٤٦٧٢.
على شنشول جمالي. (٢٠٠٩م). دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (٢٢)، الصفحات ١-١٧.

محمد العناسوة. (٢٠١٦م). المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي: "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤٣(١)، الصفحات ١٥٧-١٧٠.

نذير عبد الرزاق، وحجاب عيسى. (٢٠١٦م). وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، ٢٨(١)، الصفحات ٣٤١-٣٤٩